السياسة الدولية
و
استقلال مصر

في عهد محمد علي

وهي الرسالة التي تقدم بها
المؤلف الى جامعة منشستر ونال
بها درجة بكالوريوس بلقب شرف

تأليف

مصطفى مخلوف

B. A. (Honours)

مساعد اداري بادارة الشئون السياسية والتجارية
بوزارة الخارجية

١٣٤٣ هـ — ١٩٢٥ م

المطبعة الرحمانية بمصر
لصاحبها عبد الرحمن موسى شريف


بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

اهداء

مولاى صاحب الجلالة :

منذ نيف وسبعين عاماً ، وقف جدكم الأعظم ، فى سبيل تحرير مصر ، مواقف العظمة والبطولة الحقة ، وكان للبلاد فى شخصيته الكبيرة ، وهمته الخطيرة ، أكبر ضمان لاستقلالها ، وصيانة لحقوقها .

ونهض والدكم العظيم من بعده ، فتعهد بحكمته وسداده ، تراث آبائه وأجداده .

وعلى يدىْ جلالتكم الكريمتين ، خطت مصر فى سبيل حريتها واستقلالها ، خطوات موفقة واسعة ، فنالت فى أعوامها القصار ، جُل أمانيها الكبار

وهذا الكتاب ، يامولاى ، صفحة خالدة من صفحات جهاد جدكم الأعظم ، أتقدم به الى أعتابكم الشريفة ، وسدتكم العلية ، أثراً من آثار جلالتكم فى تعهد العلم ، ورعاية أهله .

ولا زلت ، يامولاى ، لجلالتكم العبد الخاضع المطيع

مصطفى مخلوف



صاحب الجلالة فؤاد الاول

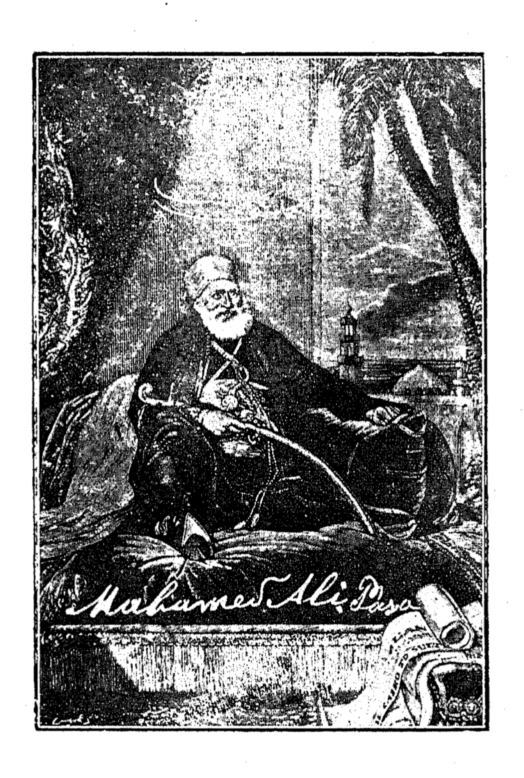
كلمة

توخيت فى رسالتى ، الوجهة السياسية أكثر من الوجهة التاريخية ، فالتقطت من بطون التاريخ ، الحقائق التى لا يدخلها شك ، ونسجت حولها من تصريحات رجال السياسة المسئولين ما دعمها ، حتى جاءت كتاباتهم كاشفة عن نياتهم ، وألسنتهم ناطقة بأعمالهم .

وقصدت أن أبرز لمواطنى ، صورة حقيقية لشخصية ، محمد على الكبير ، التى بهرت العالم ، وتحدث بعظمتها كبار الوافدين الى مصر ، فطيروا بذكره فى بلادهم ، وتغنوا بفضله فى الخافقين ، وكان حقاً علينا معشر المصريين أن نرفعه الى مستوى أعاظم الرجال ، اذ يخيل لى ان بناة التاريخ فى كثير من الأمم ، تتضاءل أسماؤهم أمام اسم بطل مصر الاكبر ، محمد على ، ولا غرابة فى ذلك فالأنانية الوطنية تأبى الا رفعة بنى الوطن ومنقذيه ، وتلك طبيعة نفسانية فى جميع الأمم والشعوب ، فالمطلع على المؤلفات الانجليزية مثلا ، يرى تلك الحقيقة ناصعة بين سطورها ، فى الكلام عن سير وأعمال أبطالهم ، كباراً كانوا أو صغاراً .

فما بالنا وأبطال مصر معددون ؟ ألسنا فى حاجة لأن ننقل عن أسياد العالم ، وننسج على منوالهم ، حتى تتغذى نفوسنا بلبان الوطنية ، وتتأصل فينا النعرة القومية ؟ وهل من لوم علينا اذا تخطينا ، قليلا ، كل اعتبار ، فى سبيل الوطنية والقومية ، ونحن أمة فتية ناهضة أحوج ما نكون الى هذا التقليد المفيد ؟

وهذا ما حاولته فى رسالتى ، التى جمعت معلوماتها ، من الوثائق الرسمية المودعة فى وزارة الخارجية بلندن ، والاوراق البرلمانية فى دار المتحف البريطاني ، ومؤلفات المعاصرين للنهضة المصرية أيام محمد على ، ومذكرات رؤساء الوزارات فى ذاك العهد ، وسير حياتهم بقطاحل الكتاب المشهورين ، وغير ذلك من الاسانيد الصحيحة والمصادر الموثوق بها ؟


Mahamed Ali Paşa

مقدّمة

محمد على والمصريون

تجلت فى المعركة السياسية التى نشبت حول استقلال مصر أيام محمد على مزاياه ، التى أهلّته ليتسنم منزلة الرجال العظام ، وخلدت اسمه كمنقذ مصر من براثن الفوضى ، ومجددٍ لها عهد الفتوة والشباب ، وكلا الأمرين مرتبطان ببعضهما تمام الارتباط ، فبطولة محمد على نتيجة لازمة للمجهودات الهائلة التى أرصدها لرفع شأن مصر والمصريين .

وان ما أتمه ووضعه من وجوه الاصلاح المادية لفى غنى عن أن يُذكر فى هذا المؤلف السياسى الذى يبين فقط ماغاب عن الناس ومايجهله السواد الأعظم من مواقف بطل مصر محمد على فى الأزمة العصيبة التى قامت إثر مطالبته بتحرير بلاده من أسر التبعية والسيطرة الأجنبية ، وقد ثبت عزيز مصر فى وجه الدول التى تألبت عليه لحرمانه من ثمار انتصارات الجيوش المصرية ، ولكبح جماح آماله وآمال أمته التى أيدته التأييد كله ، وقدمت

اليه عن سعة وطيب خاطر ، كلّ ما تطلبه الجهاد الوطنى الشريف من مال ورجال .

وهذا التضامن بين محمد على وشعبه الأمين أيدته الوقائع طول حكمه من البداية الى النهاية ، من غير أن يعتوره أدنى ضعف أو اضطراب ، بل كان يزداد على ممر الأيام والسنين متانة واحكاماً .

وكأن المصريين كانوا صابرين على مضض ، لعسف المماليك والحكام الأتراك ، حتى اذا هداهم الله — والله خير الهادين — الى محمد على ، وتوسموا فيه الرحمة بهم والخلاص على يديه ، اتخذوه لهم ولياً ، وتمسكوا به ، غير راضين منه بديلا ، فاتخذ من ولائهم له وحرصهم عليه ، ما قواه وشدد عزمه للسير بهم فى سبيل تحقيق آمالهم ونياته من جهتهم ، وكان عند حسن ظنهم به أميناً على مصالحهم ، ساهراً على راحتهم ، عاملا على انماء ثروتهم ، باذلا كل مرتخص وغال لرقيهم الى مستوى الأمم الراقية .

والسر فى هذا التوفيق والارتباط بين الوالى وشعبه يرجع الى ما هو معروف عن الشعب المصرى من الحمد والشكر لأصحاب الفضل ، والولاء والتفانى فيمن يخلص له الخدمة ، والى ما جبل عليه عزيز مصر من الأخذ بيد المظلومين والانتقام من الظالمين ، وقد بدا ذلك منه أولَ عهده بمصر وساكنيها ، اذ لما

نزل بها ورأى بنفسه طغيان البيكوات المماليك وفساد الباشوات الاتراك ، وطد العزم من ساعته على اراحة البلاد من شر هاتين الطغمتين ، وأبدى فى تنفيذ خطته هـذه من ضروب السياسة والدهاء ، مالا يسع المنصف الا اقراره على ما فعل ، وشكره على ما قدمت يداه ، وقد كان المصريون على اختلاف طبقاتهم علماء وفلاحين شادين أزره مؤيدين خطته ، حتى اذا ما انكشفت الغمة ، وحررت الامة ، وقضى محمد على بسيفه وحكمته على المماليك ، قامت الاهالى عن بكرة أبيهم منادين به دون غيره ولياً حميا ، فاتأد فى قبول ذلك ، لا اعراضاً عن مركز الولاية الرفيع ، بل تحيناً للظرف المناسب ، حتى يتمكن تماما من تحقيق ظن المصريين به والعمل على تحسين مركزهم ومركز بلادهم سياسياً واقتصادياً ، علمياً واجتماعياً . ولحسن الحظ أخذ يزداد تعلق الاهالى وتمسكهم بمحمد على يوما بعد يوم لما رأوه فيه من الحنو عليهم ، ومعاملتهم باللطف واللين ، معاملة لم يسبق لهم بها عهد من الحكام السابقين ، قدماء وحديثين .

وكأن خصوم محمد على الذين كانوا فى الواقع خصوم مصر شعروا بازدياد الرابطة بين محمد على والمصريين ، وتبادل الاخلاص والمحبة بين الطرفين ، فأوجسوا خيفة من

عاقبة ذلك ، وعمدوا الى نزع محمد على من الديار التى حاطته بسياج من الولاء لأمره والفداء لشخصه ،فطاشت سهام الحساد بما طلبته الامة المصرية علماء وأعيانا وأهالى وفلاحين الى الباب العالى ، من ابقاء محمد على فى منصة الحكم عليهم واعتماد اختيارهم اياه لولاية أمرهم ، فاضطر السلطان ازاء هذا الاجماع الى اجابة طلبهم ، وكان لهم ما أرادوا .

فلم يغير المنصب السامى من نفسية محمد على شيئاً بل اتخذه أداة فعالة للاشراف على شئون الامة صغيرها وكبيرها ، فصدق حسن ظنهم به ، وقوى ايمانهم فيه بما سار عليه من اقامة العدل والقضاء على عمال الفوضى ، وبما سنّه لنفسه من الاجتماع بالعلماء ومناقشتهم فى الامور الهامة ،واتباع مشورتهم فى كثير من الآراء.

خطا محمد على بالمصريين هذه الخطوة التى يسجلونها له ويحفظونها دليلا ناطقاً وأثراً خالداً على اشراكه الشعب فى شئون الدولة ، ورغبته الاكيدة فى تكوين الشعب المصرى كأمة ذات سيادة ، تنزل مقامها بين أرقى الأمم ، نظاماً وثروة ، وقد خلقها كما أراد ، وأودعها الحياة كما شاءت له المقادير ، وجاء خلفه من بعده ، فأكملوا ما بدأه ، وساروا على منهجه .

فلا يمكن أن ينسب شيء — قليل أو كثير — من مفاخر مصر الحديثة ، لغير مآثر البيت العلوى الكريم ، فاذا قيل مصر ، قيل الأسرة العلوية ، التي جعلت مصر دولة ، واذا قيل المصريون ، قيل محمد على واسماعيل وفؤاد ، فهم الذين جمعوا شملها ، وضموا شتاتها ، واليهم وكلت أمرها ، وسامت قيادها ، فسعوا بها الى الأمام والى الأمام نحن سائرون .

فالعرش والأمة مترابطان ترابطاً وثيقاً لا فكاك منه ، ولا انفصام لعروته ، وقد دعت المصلحة ذاتها بل المنفعة ، وقوام الحياة ، الى هذا الترابط الوثيق . والعرش الذى أنشأه محمد على ويقوم عليه اليوم حفيده، محبوب الشعب وأبوه « فؤاد الأول » هو كعبة آمال المصريين ، تخشع له نفوسهم ، وتفديه بأرواحهم .

ظهور المسئلة المصرية

خدمات مصر فى حروب تركيا — وعود السلطان لوالى مصر — أسباب زحف المصريين على بلاد الشام — انتصارات الجيوش المصرية — سياسة الروسيا — موقف الدول ازاءها — اتفاقية كوتاهية — معاهدة انكيار سكلسي — صدى المعاهدة فى الدوائر الاوروبية — خطة فرنسا وبريطانيا تجاه مصر — اتفاق الدول مبدئياً على منع استئناف الحرب — موقف السلطان — محمد على يطالب بحقوق بلاده — بلمرستون ومترنيخ — استئناف القتال — نتائجه .

ما كاد محمد على يفرغ من اخماد الفتن ، وقطع حبل الاضطرابات، بالقضاءعلى المماليك الذين أفسدوا وطغوا فى البلاد، حتى خاطبه الباب العالى فى أمر الوهابيين الذين دوخوا جيوش الدولة ، واستولوا على الحجاز واليمن ، وهددوا ولايتى الشام وبغداد ، فتردد فى اجابة الطلب ضنا بحالة مصر التى أرهقتها الفتن والحروب الداخلية ، غير ان السلطان محمود الثانى أعاد الكرة مثنى وثلاث بطلب النجدة ، حتى لم يبق أمام محمد على بدٌّ من تلبية الطلب واعداد العدة لحرب ضروس دامت ثمانى سنوات (مارس سنة ١٨١١ — ديسمبر ١٨١٩) شيّد لأجلها اسطولا من ٢٠ سفينة لنقل الجيوش ومعداتها التى توالى ارسالها ، أولا بقيادة ابنه طوسن باشا ، القوى البأس ، الشديد العزم ، ثم باشرافه هو نفسه عاما ونصف عام تقريباً (أغسطس ١٨١٣ — يناير ١٨١٥) شارك فيها جيوشه مشقة قتال

قوم ، شعارهم الفوز أو الموت ، ثم ادعاه بعد ذلك الى ارسال بطل مصر الأكبر ابراهيم ولده ، فى جيش كامل العدد والعدد ، قضى على الوهابيين المتعنتين ، بعد ان أفنت مصر فى سبيل ذلك عشرين ألفاً من حماتها وخيرة أبنائها .

ولم تمض سنون معدودة على الحرب الوهابية ، حتى قام اليونانيون يطالبون بالحرية والاستقلال ، فانتشروا جموعا يدقون رقاب جنود الدولة فى البر والبحر ، حتى جُلّلت أودية تساليا وموره وهضابهما بجثث أربعة جيوش عثمانية ، وكانت أمواج الارخبيل تتقاذف بقايا ثلاثة أساطيل تركية .

فاستنجد السلطان محمود الثانى بوالى مصر وعزيزها ، قاهر الوهابيين وفاتح السودان ، وبعث اليه كتابا يتملقه ويطريه ، ينشده المعونة ، ويعده بولاية المورة .

وما كانت الخسائر التى لحقت مصر بسبب الحرب اليونانية بأقل من خسائرها فى الحرب الوهابية ، ففى واقعة نفارين دُمر الاسطول المصرى الذى قضى محمد على السنين فى تأسيسه واعداده ، كما أفنت الحرب البرية ما يزيد على نصف الجيش الجرار ، الذى سيره والى مصر لمقاتلة الثوار .

ضحت مصر بما ضحت فى حروب الدولة ، فأخضعت

الثائرين فى قطرين عظيمين، من أجزاء الأمبراطورية العثمانية، فلمّت شملها بعد أن انفرط عقدها، وهُدد كيانها، وقد أرهقت هذه الحروب مصر، فأودت بحياة الكثير من خيرة رجالها، وابتلعت نصيباً وفيراً من غزير أموالها، واستنفدت مجهوداً عظيما، ووقتاً ثميناً من واليها ومصلحها محمد على.

فرأى أن يطالب السلطان بما يعوض مصر ما كابدته من الخسائر الجسيمة فى سبيل اعلاء كلمته فى أنحاء أمبراطوريته، وقد تضاربت الأقوال فيما عرضه السلطان، وفيما وضعه الوالى مطمح أنظاره، ولكن الثابت ان جلالة السلطان لم يبر بما وعد به، فرة مناه بولاية سوريا، وأخرى ببلاد العرب، ثم ببلاد الموره، وكأنه استكثر وضنّ على واليه باحدى هذه الولايات فاكتفى بمنح ابراهيم باشا ولاية كريت، التى كانت تتطلب إدارتها إنفاق المال الكثير، ولم يكن من المنتظر أن تأتى بفائدة ما، إذ كان إيرادها لا يتجاوز أربعة ملايين غرش فى حين ان مصاريفها تنيف على الاحدى عشر مليونا. هذا الى انها كانت معقل الثوار، ومن مصلحة السلطان أن يسندها لمصر، فتتطاحن فى مغاورها مع من عجزت الجيوش العثمانية، عن اسكان ثورتهم وكسر حدتهم.

فرأى والى مصر فى هذه المنحة دليل سوء النية، وتأكد

ان السلطان — كما قرر اللورد بونسونبى Ponsonby سفير بريطانيا فى الاستانة — كان « يكرهه كراهية شديدة » وذلك بالرغم من خدماته المأثورة للدولة ، وتراءى له ان مولاه لم يرد به خيراً ، فأعرض الوالى وابنه عن قبول هذه المنحة ، واعتكف يتربص الفرص لاقتناص ما مُنى به جزاءً له ولأمته ، على مابذل من المجهودات العظيمة ، لدفع الأخطار التى هددت كيان الامبراطورية العثمانية .

فلم يمض غير قليل حتى أتاح عبد الله باشا حاكم عكا ، الفرصة التى كان يبتغيها والى مصر ، إذ حدث أن هاجر الى ولاية عكا بضعة آلاف من المصريين ، ولما طلب الوالى ترحيلهم الى وطنهم ، أبى عبد الله باشا ذلك بحجة انهم رعايا الدولة وسواء عليهم أقاموا بالشام أم بمصر ، فساء محمد على هذا الرفض ، وعزم على أن يفهم حاكم عكا ، ان المصريين مصريون قبل كل شىء ، وان بلادهم أولى بهم وبثمار أعمالهم .

وكان والى عكا حاكما مطلقاً فى ولايته ، لا يكترث بأوامر الباب العالى أو نواهيه ، فالزحف لاخضاعه وكسر شوكته ، لا يكون اعتداء صريحاً على حقوق السلطان ، غير أن سعاة السوء فى الباب العالى ، وعلى رأسهم خسرو باشا حاكم مصر سابقاً ،

تآمروا على محمد على ، واعتبروا عمله هذا تحدياً لسلطة مولاه ، وامتهاناً لحقوقه وواجباته ، وسعوا لدى السلطان حتى أصدر الاوامر بتعبية الجيوش لصد زحف المصريين وارجاعهم الى ماوراء حدود بلاد الشام .

فكان هذا بمثابة اعلان حرب فى وقت نضبت فيه موارد السلطان المالية والحربية أثر حروبه مع روسيا (١٨٢٨—١٨٢٩) فلم تكن الحكمة رائده فى شهرها ، ولم تكن نتيجة اعلان الحرب المبنى على الطيش والانتقام بعيدة الادراك عن الاذهان ، اذ لم تجد الجيوش المصرية التى سارت على بلاد الشام براً وبحراً مقاومة تذكر ، فسقطت عكا وغيرها من المدن والثغور ، واستمرت الجيوش فى تقدمها حتى بلدة قونية بآسيا الصغرى ، وهناك أذاقت الجيوش العثمانية شر هزيمة لم تعهد بمثلها من قبل فى اناضوليا ، وأصبحت الدولة بلا جيش يدفع غائلة المغيرين ، ودخلت الجيوش المصرية كوتاهية ، فصار الطريق الى الاستانه مفتوحا ، وتناقلت الناس اشاعة زحف ابراهيم باشا القائد العام الى قصبة الامبراطورية العثمانية ، فارتعدت فرائص أهالى بروصة وأزمير والاستانة .

الا أن محمد على أبدى تجاه هذه الحالة حكمة ممزوجة بالروية وبعد النظر ، فأمر ابراهيم باشا بعدم الاستمرار فى الزحف

الى الاستانة ، لانه أيقن ان تهديد العاصمة يستفز الدول الأوربية عامة ، وروسيا خاصة ، لمقاومته ورده على أعقابه .

فروسيا من جهة لا تسلم بوجود رجل قوى نابه ، كوالى مصر مستويا على عرش آل عثمان ، ومن جهة أخرى انها قد تنكبت سياسة تمزيق الامبراطورية العثمانية ، التى سارت عليها القياصرة عملاً بوصية بطرس الاكبر ، ورأت من مصلحتها الآن ان تعمل على تقوية أعصاب « الرجل العجوز » كناية عن تركيا ، وفعلاً هبت روسيا للتدخل لما ان وجدت الخطر محدقا بالاستانة ، وتقدمت الى الباب العالى بالمعونة ، فقبلها منها على الفور ، مضطراً شاكراً ، بعد أن أصبح لا حول له ولا قوة .

أما الدول الاخرى فانها خاطبت والى مصر بلهجة شديدة حتى لا يستمرىء مرعى عدوانه ، وفى الوقت نفسه أمرت المتحاربين بأن يتفقا فيما بينهما ، وسعت سعياً حثيثاً لحصر النزاع بينهما وحسم الخلاف ، حتى لا تتمكن روسيا من قضاء لبانتها بانزال جيوشها فى أراضى الامبراطورية العثمانية .

فأبرم السلطان الحزين مع والى مصر اتفاقيـة كوتاهية (١٨٣٣) وبمقتضاها :

(١) ثبت محمد على باشا فى ولايتى مصر وكريت

(٢) وتنازل له السلطان عن ولاية الشام

(٣) أسندت ولاية جده لابراهيم باشا، مع لقب شيخ الحرمين

(٤) ومنح أيضاً ولاية اطنه .

فهذا التقسيم فى الامبراطورية العثمانيـة وضع شطراً عظيما منها تحت نفوذ والى مصر وابنه، فأصبحا فى مركز قوى، يهدد كيان البقية الباقية من أملاك الدولة .

فهال هـذا الامر السلطانَ المنهوكَ القوى، واضطر لان يرمى بنفسه فى أحضان روسيا، التى سرعان ما ضمته الى جوانحها وعقدت معه معاهدة « انكيارسكلسى » التى جعلت تركيا تحت الحماية الروسية تقريباً، لانها سمحت بأن تمخر البوغازين أساطيلُها دون أساطيل الدول الاخرى، كما سمحت للجيوش الروسية، بالانتقال فى انحاء الامبراطورية للدفاع والذود عنها ضد المغيرين عليها .

وكان لنبأ عقد هذه المحالفة دوىٌ عظيم، فى الدوائر السياسية الاوربية، فاجمعت على استنكار عمل روسيا، وانتهازها فرصة ضعف الباب العالى لوضعه تحت حمايتها، واعتبرت الدول هذه الخطوة خروجاً عن العهود والمواثيق الدولية، التى تقضى بان تحل كافة المشاكل الهامة، بالاتحاد والاتفاق، فيما بين الجميع، كما

أنها رأت فى تقوية النفوذ الروسى ، فى الباب العالى أضعافاً لمركزها واضراراً بمصالحها ، فالسياسة البريطانية كانت مبنية على قاعدتَيْن ، سوء الظن بمساعى روسيا فى تركيا ، ومراعاةِ مصالحها التجارية.

وودت النمسا لو أن تركيا تقدمت اليها بطلب النجدة بدلا من روسيا ولم يكن ينتظر من البرنس مترنيخ Metternich صاحب فكرة «الاتحاد الادبى» ، أن يُسمح لروسيا بانفرادها فى التدخل فى شئون تركيا .

أما فرنسا فحقدها على روسيا فى المسألة الشرقية كان عظيما، وقد ظهر من أقوال زعمائها فى مجلسى النواب والاعيان ، أن سياستها كانت قائمة على قاعدتَيْن المحافظة على استقلال وسلامة الامبراطورية العثمانية ، ومقاومةِ ادعاءات روسيا ومطامعها فيها،

ولو أن فرنسا وبريطانيا اتفقتا فى موقفهما حيال تدخل روسيا فى تركيا ، إلا أنهما لم تتفقا فى موقفهما تجاه مصر ،فكلتا الدولتين صرحت بانها تعمل بمبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية، إلا أن التمسك بهذا المبدأ كان نتيجة ظهور الخطر الروسى فى تركيا ، فمتى زالت هـذه الضرورة، ورفع هذا الخطر ، خُشى على تفكك التحالف بين فرنسا وبريطانيا ، اذ لم يكن بخافٍ على أحدٍ أن فرنسا كانت ترغب فى مساعدة مصر وتجدّ فى تقويتها ،وقد كان

مترنيخ نفسه يسيء الظن بميول فرنسا نحو مصر، لدرجة أن صرح للسفير البريطاني فى فينا ، بأن فرنسا كانت « تتطلع للاسطول المصرى كوحدة متممة لاسطولها فى البحر الابيض المتوسط » .

فلا عجب اذا خشيت بريطانيا على سيادتها فى البحر الابيض من احتمال انضمام الاسطولين الفرنسى والمصرى ، كما انها لم تكن ترغب فى وجود رجل قوى الشكيمة يسيطر على الطريق البرى الى الهند ، هذا الى أنها كانت ترى فى عدوان مصر على الباب العالى عوناً وعاملا ، على تحقيق مرامى الروسيا ، فى نشر حمايتها على الدوله العلية .

فمع هذا الاختلاف الرئيسى فى وجهتى نظر بريطانيا وفرنسا ، رأتا من المصلحة الاتفاق على هدم المطامع الروسية فى تركيا ، فأمرتا أساطيلهما بأن تراقبا الحالة فى سوريا وفى البوغازين ، وأن تكونا على تمام الأهبة للعمل ، إذ لم يكن يخفى على أحد أن اتفاقية كوتاهية ، التى بعثت معاهدة انكيار سكلسى لم تكن أكثر من هدنة ، ولا نزاع فى أن السلطان المفعم غيظاً وحقداً ، ما كان ليقر الحالة الراهنة طويلا ، وانه لابد من استئناف القتال ، ان آجلا أو عاجلا .

وقد كان بود الدول الأوربية أن تترك السلطان يثأر لنفسه

لولا يقينها بضعفه ، واستحالة توفيقه الى ذلك ، هذا إلى أن بعض المشاكل الأوربية كانت أشغلتها عن المسئلة المصرية فلم تكن اتفقت على خطة ، تتبعها فى حالة وقوع الهزيمة بالأتراك ، التى لم يكن يشك فيها أحد .

ولذلك أشار مترنيخ على ساسة الدول العظمى ، باتباع مبدئه المشهور ، وهو المحافظة على « الحالة الراهنة » ، وألح عليهم بالسعى لتجنب الاضرار ، التى تنشأ عن طيش السلطان المدفوع برغبة الانتقام ، فاتفقت فرنسا وبريطانيا منعاً لتدخل روسيا ، بأن تلقيا مسئولية استئناف الحرب على البادىء بالعدوان ، وأنذرتا المتحاربين بذلك .

وقد كانت فرنسا ترمى باشتراكها مع بريطانيا فى هذا الانذار ، الى الاحتفاظ باتفاقية كوتاهية التى كانت لمصر غنماً عظيماً ، أما بريطانيا فكانت سياستها صريحة فى المحافظة على استقلال وسلامة تركيا ، من غارات المعتدين عليها ، سواء فى ذلك روسيا ومصر . وقد أعلن اللورد بامرستون Palmerston عزمه على مساعدة تركيا ، اذا أعلنت مصر استقلالها ، أو استأنفت أعمالها العدائية قبل الباب العالى ، ونصح بونسونبى الباب العالى بوجوب « التنكب وقتيا على الاقل من هجوم تحفه الاخطار » .

ولابد أن السلطان الذكى قد كاشف نفسه عما خسره من الولايات بمقتضى اتفاقية كوتاهية ، فتراءى له أن لاضير عليه ان غامر بالبقية الباقية له ، اذ ليس هناك ما كان يأسف على فقدانه كثيراً بعد الذى سُلخ منه ، ومما لا مشاحة فيه ان ملكا امتاز بالجرأة والاقدام ، لا يُنتظر ان يذعن للطمات والٍ ثائرٍ على أمره ، ولا لوم على السلطان المفعم قلبه حزناً وضغناً ، ان جازف بما تبقى له من حول وقوة لاثبات سيادته على والى مصر .

وان الانسان ليشفق عليه فى حالته التى وصل اليها ، وقد ملئ كمداً وخاب أملا ، غير ان هذا العالم للأسف لا يأبه للعواطف كثيراً ، فالماديات هى صاحبة السلطان الأعلى ، وكان أولى بالسلطان محمود الثانى أن يسائل نفسه : هل يملك القوة والموارد لهدم واليه المعتدى عليه ؟ أم هل تسمح الدول لروسيا بأن تأتيه بجيوشها وأساطيلها للذود عنه ؟ أما ما أعده لاخضاع خصمه وغريمه القوى فكان ناقصاً معيباً، فان سهل لديه جمع الرجال لما استطاع مدهم بالمال . وأما الدول فمن شدة خوفها من عواقب تدخل روسيا نصحت الباب العالى بالصبر والتروى ، وقد أفهمه بونسونبي « أن ليس فى مقدور صاحب الجلالة فى الوقت الحاضر أن يجد أسباباً صحيحة تملى عليه فكرة

صائبة عن حقيقة موقفه » .

غير ان كل هذه الاعتبارات لم تكن ذات قيمة فى نظر السلطان المقهور ، لانه وطد العزم على خوض غمار الحرب مهما كانت النتائج

وقد كان مسلك محمد على فى هذه الآونة مثيراً للقلق الذى تملك من مولاه السلطان ففى أواخر عام ١٨٣٨ أبدى الوالى نشاطاً فى نشر الدعوة لمطالبه ورغبةً فى تحقيق أمانى أمته ، فجمع قناصل الدول فى القاهرة وحادثهم فى علاقته بتركيا ، وأبان لهم ان الوقت قد حان للتفكير فى خلف له يتولى الامر بعده ، ولفت نظرهم الى ان مصلحة الجميع أجانب وأهليين تقضى ببقاء ولايات الشام تحت حكم المصريين .

وأردف هذا الاجتماع بكتاب بعث به الى قنصلى فرنسا وبريطانيا بمصر جاء فيه :

« حيث أنه قد سبق لى المطالبة بما وعدت به ، فقد عولت على استئنافها الى أن يوفى هذا الوعد . وهل أقل من أن أترك بعدى سيرة أستحقها اذا كنت قد اشتغلت طول حياتى بهمة ، فوضعت أمتى فىّ كل ثقتها ولا أحب أن أتعرض للوم باغفال مصالحها اكتفاء بما أحصل عليه شخصياً . كلا بل انى أحسب

نفسي سعيداً اذا مت مخلصاً فى أداء واجبي ، فان فى ذلك كل المجد لى ، واذ كان هذا هو شعورى الذى أحس به ، فانى أرجو من انجلترا وفرنسا ان تتبعا حيالى خطة مطابقة للعدل والانصاف ، وموافقة لمصلحتهما ذاتهما » .

ولما بلغه ان الدول تسعى فى حرمانه من ثمرات انتصاراته بعث الى سفير فرنسا لدى الباب العالى كتابا جامعاً جاء فيه :

« ان أمتي بأسرها منضمة الىّ فى مطالبي . . . . . . ولقد استوليت على أقطار جمة ، وانتصرت فى كل الميادين ، ومع هذا فقد اكتفيت ببلاد الشام التى يعطيني حق التملك عليها فوز جيوشي فيها ، وانحياز الرأى العام بها الىّ ، فاذا كنت قد منعت جيوشي عن الزحف ، فلم يكن ذلك الا لحقن الدماء والضن بها فيما لا فائدة منه ترتجى ، ولينفسح أمامى مجال الزمن للاطلاع على ميول الدول الأوربية وأمانيها ، وها أنتم الآن ترومون منى تلقاء ما أبديته من المعروف والمجاملة ، وحسن النية ، وتجاه ما تكبدته أمتى من الضحايا ، وهى التى يرجع الفضل اليها فى انتصارى انتصاراً جديراً بحسن الذكر على ممر الأيام ، الجلاء عن البلاد التى احتللتها ، أفلا يعد هذا حكما منكم علىّ بالموت السياسى ! انى لأجسر مع هذا على الرجاء من فرنسا وبريطانيا ان

لا تضنا علىّ بالعدل ، وأن تعترفا بحقوقى ، لاسيما المنوط شرفهما بصونها والحرص عليهـا ، فاذا خابت آمالى ، وحبطت مساعىّ ، فلست بمطيع الا للقدرة الالهية ، مؤثراً الموت على العار ، ومخلصاً لقضية أمتى ، ومغتبطاً بخدمة بلادى ، حتى ألفظ النفس الأخير ، تلك هى النية التى عليها عولت ، وفى التاريخ أمثال كثيرة لهذا الاخلاص . »

وقبيل سفره الى سـنار حيث مناجم الذهب أسر الى قنصلى فرنسا وبريطانيا بما يختلج صدره من الآمال والأمانى ، فذكر بأنه لا يريد أن يظهر بمظهر الازدراء نحو حكومتىْ لندن وباريس ، فهو يرجو أن ترد أبان رحلته فى سنار رسالة مطمئنة ، والا فانه يضطر لاتخاذ خطة عملية بغية وضع حد للمسألة الهامة المتعلقة بضمان حق الوراثة لذريته

وقد كان يحسن اقراره على هذا المطلب ، جزاءً له على ماقام به من الخدمات الجليلة ، لتأييد كلمة السلطان واعـلاء نفوذه فى الامبراطورية ، غير ان الجو لم يكن ملائماً لتحقيق غرضه بلا كبير عناء وامتشاق حسام .

فقد زعم خصومه ان الغرض من رحلته لمناجم الذهب فى سنار جمعُ الثروة ليستعين بذلك على سلب حقوق السلطان ان لم يكن

تقويض دعائم ملكه ، واعتبرت بريطانيا تغيّبه عن مصر في هذه الآونة هروبا من تنفيذ المعاهدة التجارية ، التى عقدت أخيراً مع الباب العالى ، وبمقتضاها حرم محمد على من احتكار التجارة بجميع أصنافها ، وكأن الحوادث تآمرت على زيادة الموقف خطورة ، واضاعةِ كل أمل فى التوفيق بين الوالى ومولاه ، فأجمع الكل على اساءة الظن بمحمد على وخيل اليهم انه يتبع خطى من تسوقهم مطامعهم ، فيستمرئون مرعاها حتى لا يقفوا عند حد أو تقنعهم غاية .

وقد حاولت الدول حسم الخلاف بين الوالى والسلطان اجتنابا للحرب ومشاكلها ، فأشار مترنيخ بأن تترك مصر لمحمد على وذريته ، ولكنه لم يبين نظام الوراثة الذى يجب ان يتبع . أفهل يولى الحكم أكبر أفراد العائلة أم يفوض للسلطان حق الاختيار ؟ وأشار أيضاً برجوع ولايات الشام الى حكم السلطان دون أن يذكر ، متى يتم ذلك أبعد وفاة محمد على أم فى الحال ومباشرة ؟

فلما رأى بلمرستون التردد الظاهر فى سياسة مترنيخ ، وعدم اقراره رأيا قاطعاً ، بادره بمذكرة خطيرة بغية استمالته لآرائه فى حل المشكلة المصرية ، وجعل أساس مناقشته فيها الاحتفاظ

بالمبدأ الذى يتعلق به مترنيخ شديد التعلق ، ألا وهو مبدأ السلطة الشرعية ووجوب تقديسها فقال :

« من الصعب فوز هذا المبدأ فى المشكلة التى نحن بصددها ان لم يوضع حد لتصادم قوتى السلطان والوالى ، وما دامت الجيوش المصرية تحتل ولايات الشام ، فلا مناص من حدوث هذا التصادم بين السلطتين الشرعية والغاصبة ، وعلى ذلك فالخطر المهدد للسلم الاوربى لا يزال قائما ولن يزال كذلك مالم يرد محمد على بلاد الشام لصاحبها الشرعى ، ويقفل راجعاً الى مصر بخيله ورجله ، وتبقى الصحراء حداً فاصلاً طبيعياً بين مصر والدولة العلية » .

ولتحقيق ذلك اقترح بامرستون اقامة حصار على الشواطئ المصرية ودخول أساطيل الدول فى البوسفور لحماية الاستانة .

وقد ارتاحت فرنسا لفكرة دخول الأساطيل فى البوغازين حتى لا تنفرد روسيا بالدفاع عن الباب العالى ، وبذا تهدم معاهدة انكيار سكلسى : غير انها اقترحت وجوب حصار الموانىء التركية مقابل حصار الموانئ المصرية ، ولذلك أمرت أسطولها بعدم التصريح للاسطول التركى بالخروج من مياه الدردنيل

فساء مترنيخ هذا الاقتراح ، لأن فيه مساواة السيد بمولاه وهذا فى نظره من المبادئ الديمقراطية الفاسدة التى لم تسلم بها النمسا ، بل كانت تقاوم انتشارها مقاومة عنيفة ، فكان الاقتراح منفراً له من السياسة الفرنسية ، ومحرضاً إياه على الأخذ برأى بريطانيا ، والسعى لضم روسيا اليهما ، وقد حدث ذلك بالفعل ، اذ صرح الكونت نسلرود Nesselrode لبامرستون بأن روسيا « لا تعارضه فى رأيه . »

وبينما الدول تتبادل الآراء فيما بينها ، عقد الغازى محمود الثانى مجلسا حافلا بعظام رجال الدولة فى يونيو سنة ١٨٣٩ ليتناقشوا فى موضوع الحرب أو السلم مع والى مصر ، وبعث الى المجلس برأيه الذى تلى عليهم فجاء فيه :

«أبلغنى حافظ باشا أن باستطاعة جيشى الحاق الهزيمة بالجيش المصرى فى الشام ، كما أبلغنى قبودان باشا أن فى مقدور أسطولى تدمير الأسطول المصرى ، فليس أمامكم إلا أن تكونوا شجعاناً ، وأن تؤدوا الواجب عليكم . »

فتلقى الأعضاء هذه الرسالة صاغرين ، وكانوا عند حسن ظن سيدهم بهم إذ قرأوا فيها ارادة مولاهم ، فلم يجسروا على المخاطرة بأغضابه ، ولم يفطنوا الى أن الاستياء الشديد المتملك اب الانسان

كثيراً ما يعميه عن العواقب الوخيمة التى ينتجها عمل مصدره الطيش والانتقام ، وكان أولى بنخبة رجال الدولة الذين عرض عليهم البت فى مصير أمر خطير ، أن لا تأخذهم ترهات قوادٍ أكل الحسد قلوبهم ، وأعوزتهم الخبرة الفنية ، وكأن الرسالة الشاهانية أوصدت فى رؤوسهم موارد الفكر ، فجاء ردهم مطابقاً لارادة ولى نعمتهم ، وأجمعوا على قرار يتلخص فى أن وزراء صاحب الجلالة السلطانية ، لا يتوانون فى عمل كل ما فى وسعهم إرضاء لرغبته العلية ووفقاً لارادته السنية .

ولما وصلت الى محمد على هذه الانباء ، أعلن أنه يدفع القوة بالقوة ، وانه لن يحجم عن عمل ما يمكن لحفظ حقوقه المكتسبة بالجهد الجهيد إذا هو هدد شىء منها ، فاستشاط السلطان المعتل غضباً وأخذ منه الغيظ كل مأخذ ، فصرح بانه يؤثر الموت على أن يسكت عن كسر حدة وخضد شوكة ، ذلك العاصى الغاصب ، وأصدر أوامره فى الحال ، بأن تتقدم جيوشه لمهاجمة المصريين من غير أن يستكمل العدة للقتال ، وبالرغم من أن الرأى «بوجه الاجمال مجمع على هزيمة جيوشه ، وليس هناك من يقول باحتمال فوزها»

وفى أثناء ذلك أخذت القناصل فى مصر تلح على الوالى بأن يوقف استعداداته الحربية ، فلم يغتر بذلك لعلمه بنيات الباب العالى ، ولكنه

قدم دليلا على نزعته السلمية فأصدر الاوامر لابنه ابراهيم بأن لا يهاجم الجيش التركى بل يتربص فى مكانه ، حتى يبدأه بالعدوان ، فلم يقنع قنصل روسيا فى القاهرة بذلك ، بل قدم اليه رسالة من وزير خارجيته شديدة اللهجة يطالب فيها محمد على بالجلاء عن الشام وباقرار تبعيته للباب العالى ، فاغتاظ الوالى ولكنه كظم غيظه ورد عليها فى منشور عام الى القناصل جمعاء ، يبين فيه بانه لو رجعت الجيوش العثمانية الى الشاطىء الأيسر من الفرات فانه يأمر برجوع المصريين الى دمشق ، ولو عادت عساكر الدولة الى ملطية فهو يستدعى المصريين الى مصر ، فضلا عن عزمه على سحب معظم جيوشه اذا ضمنت له الدول مصر والشام .

فلم تُجد هذه المحاولات لأيقاف الحرب نفعاً ، لان السلطان محمود أصر على الحرب وأسرع بأرسال حافظ باشا فى جيش عظيم ومعه بعض أركان حرب المانيين من ضمنهم البارون دى مولتكه De Moltke صاحب الفوز الباهر على الفرنسيين فى حرب سنة ١٨٧٠ ، فالتقى بالجيش المصرى عند قرية نصيبين الصغيرة المشهورة بحسن موقعها الحربي على تلال مرتفعه ، وقريباً من نهرين سريعي الجريان .

ولقد تباطأ ابراهيم فى مقابلة حركات العدوان التى كان

يقوم بها جيش حافظ باشا بمثلها ، الى أن وردت أوامر محمدعلى صريحة بارجاع الاتراك الى الحدود المقامة بمقتضى اتفاقية كوتاهية ، ومحاربتهم وإبادة جيشهم حتى لا يعودوا الى اعتدائهم ، فكانت واقعة نصيبين (يونية ١٨٣٩) التى لم تدم أكثر من ساعتين وانتهت بتبديد شمل العثمانيين ، فاصبحت الدولة بلا جيش للمرة الثانية فى حربها مع مصر .

وقبل واقعة نصيبين ببضعة ايام ، سكن السلطان محمود الثانى قبره ، مزوداً بخيبة الآمال ، مبكياً عليه من رعاياه على اختلاف الملل والنحل ، ممادل على المكانة التى بلغها فى نظر شعبه والتى قصر عن ادراكها كثير من سلاطين آل عثمان ، فقد كانت لديه مشروعات خطيرة لانهاض الدولة واحيائها ، لولا أنه لم يجد معيناً فى تنفيذها وعضداً لانجازها .

وبعد واقعة نصيبين ببضعة أيام مخر الاسطول العثمانى عباب البحر قاصداً الاسكندرية حيث سلمه قبودان باشا لوالى مصر ، فدوى ذلك الخبر فى العالم وبهت له ، وقد اختلفت الروايات فى تعليل تلك الفعلة « الشنعاء » ، فمن قائل أن الرشوة كانت المحرك والباعث لها ، ومن قائل أن أمير البحر التركى اسخطته ألاعيب روسيا ، ودسائس خسرو باشا وأعوانه ضد محمد على باشا المصلح

الحقيق لامور الدولة ، وقد علل أمير البحر نفسه فعلته بدعوى أن السلطان محمود دُس له السم وذهب ضحية الرجعيين ، غير أن هذه الحجة ساقطة ، لان السلطان فى مرض موته كان يعالجه أطباء أوربيون ، فلم يعثر على آثار سم فى جسمه ، ولما سئل محمد على فى خيانة أمير البحر التركى صرح بأنه لا يمكن أن يبرئه تماماً ، وأردف ذلك بقوله أنه ما دام خسرو باشا خصمه اللدود صاحب الامر والنهى فى الباب العالى ، فغير محتمل الوصول الى حل لتصفية ما بينه وبين مولاه من المشاكل .

وقد طلب القناصل الاجانب الى محمد على إعادة الاسطول التركى بلا توانٍ ذاكرين له أن أمير البحر ارتكب جرم الخيانة العظمى لعدم إطاعته الاوامر التى استدعته الى الاستانة ، وأبانوا للوالى أنهم يشكون كثيراً فى الاعتقاد بأنه يرغب فى أن يكون متواطئاً مع أمير البحر التركى للاستحواذ على الاسطول وابقائه لديه ، فاهتاج محمد على من هذا الكلام القارص ، وصاح بهم محتجاً على هـذا الزعم الباطل قائلا بأنه : « فى حالة الحرب لاجناح على أحد المتحاربين بقبول الفارين من صفوف العدو . »

ولا شك فى أن وجود الاسطول التركى تحت يد محمد على

قوّى مركزه ، وكان عاملا على ارغام السلطان عبدالمجيد الضعيف الارادة على أن يسلم له بطلباته التى أسرف فيها كثيراً وهى حق الوراثة فى مصر وبلاد العرب والشام أيضاً ، ويظهر أنه لم يكن للباب العالى مخرج من حرج موقفه سوى إقرار طلبات الوالى القوى القادر .

ولكن هل تسمح الدول بمفاوضة على هذا الاساس بين تركيا ومصر ؟ لا ! وقد أشار بونسونبى على الباب العالى بعدم التسليم فى شىء ما قبل أن تقول الدول كلمتها ، كما أن السفير النمسوى أشار على السلطان بان لا يرمى نفسه تحت أقدام واليه ، وأيدت روسيا وبروسيا رأى بلمرستون فى « أن واقعة نصيبين لا تكسب محمد على حقاً جديداً ، بل على النقيض من ذلك ، لأنها نشبت ضد أرادة الدول ورغم تحذيرها . »

ومن الغريب أن فرنسا شذت عن بقية الدول فى هذا الظرف فاقترحت إصدار تبليغ مشترك بأن أية مفاوضة بين تركيا ومصر رأساً تعتبر لاغية ولن تقرها الدول .

مساعى الدول الاوربية

فى الاتفاق على حل للمسألة المصرية

وجهات نظر الدول — مذكرات بلمرستون لمترنيخ — دفاع محمد على عن موقفه فى الشام — بعثة برنوف — صداها فى فرنسا — آراء فرنسا فى حل المسئلة المصرية — محمد على والعاصفة القادمة — الوالى والكولونيل هودجس — سياسة القوة وفرنسا — مؤتمر يوليو سنة ١٨٤٠

ولقد لعبت المصالح الدولية دوراً خطيراً فى عدم التوفيق الي رأى اجماعى بين الدول فى حل المشكلة التى وصلت اليها الأزمة المصرية ، والتى كانت موضع بحثها فى هذه الآونة وهى : « اخراج المصريين من بلاد الشام » .

فكان من رأى بلمرستون ارسالُ قوى بحرية لاقامة حصار على الشواطىء المصرية ، وانزالُ جيوش فى سوريا وميناء الاسكندرية ، ولكى يخفف من وقع هذا الاقتراح على الدول التى كانت تنفر من استخدام وسائل البطش والقوة ، وتقديم ضحايا فى أمور لا تهمها مباشرة ، أبان أن الغرض من اقتراحه اقامة مظاهرة برية وبحرية ، لأن مصر — فى اعتقاده — ما كانت تخاطر بنفسها وهى وحيدة لمقاومة خمس دول متضامنة مع الباب العالى فى العمل .

فعارض المارشال سولت Soult كبير وزراء فرنسا هذا الاقتراح بدعوى انه « ليس فى الامكان اغفال الأمر الواقع » وانه وان كان حقاً على الدول « ان تعترف بحقوق السلطان ، غير أننا لو تشبثنا بطلب أكبر مما يسلم به محمد على ، أو يرضى بالتنازل عنه ، فاننا نزيد الأزمة خطورة ، وهذا ما نخشاه ، وتقوم حرب عامة بين الدول الأوربية ، الامر الذى نسعى جهدنا لتجنبه »

أما روسيا فبعد أن عرفت نيات فرنسا ، وظهورها بمظهر المعين لمحمد على فى تحقيق اطماعه الاشعبية ، انهجت لنفسها سياسة تأييد الباب العالى ، فعزمت على ان تعينه فيما يفعل وتعضده فيما يريد ، وعولت فى الأزمة الحاضرة على ان تتركه حراً فى اختيار طريق المفاوضة ، وفى حالة الفشل تتقدم اليه بالمساعدة المادية اللازمة حينما وأينما يريد .

ولو أن مترنيخ كان يؤيد مبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية وسلامتها ، الا أنه كان يفكر طويلا قبل المجازفة بقواته البرية والبحرية فى سبيل هذا المبدأ .

غير أن بالمرستون لم يقنط من استمالة حكومة النمسا للأخذ باقتراحه ، فوجه اليها مجهوداً عظيما ، ليقينه بأنه لو فاز بتعضيدها فانه يضمن تأييد بروسيا وروسيا أيضاً .

ولتحقيق رغبته هذه عرف كيف يضرب لمترنيخ على الوتر الحساس ، إذ المشهور عن عاهل وزراء النمسا أنه كان يسير في سياسته على مبادىء عتيقة رجعية ، وأنه زعيم أنصار مبدأ القضاء على الثوار والخارجين عن طاعة ملوكهم ، وأنه من الداعين الى التمسك باهداب « الاتحاد الادبي » بين الدول الأوربية كافة .

فلو أن بالمرستون أفلح في إقناع البرنس مترنيخ بالاقلاع عن نظرياته الخيالية والنزول الى عالم الحقائق ، ففي هذه الحالة كان يعتنق مترنيخ الداهية أراء بالمرستون العملية .

عرف بالمرستون ذلك فكتب في مذكرة الى حكومة الامبراطورية النمساوية :

« ماذا يحدث لو أعرض محمد على عن ارادة الدول ولم يعرها الاحترام الواجب ؟ يظل واضعاً اليد على ما يحتله ، ويستخدم القوة في إكراه الباب العالى على الاعتراف باستقلاله ! ومثل هذا العمل يعرض الدول — لا محالة — الى سخرية العالم ولومه ! ولو فرض وأُعطى السلطان عهداً باسترجاع سوريا وبلاد العرب بعد وفاة محمد على ، فهل يثق مخلوق في مثل هذه الوعود التي لا تستند الى قوة للمطالبة بها ؟

« وأى خدمة إذاً تكون الدول قامت بها للباب العالى ؟ وهل

يخطر ببال أحد أن السلطان يستطيع فى المستقبل اجبار حاكم مصر القوى لينجز ما وعد به والحال أن الدول جمعاء ظهرت بمظهر العاجز عن تنفيذ ذلك ؟ ألا أن عدم القيام بأى عمل جدى لحفظ كيان الامبراطورية العثمانية لا معنى له إلا التسليم بلا قيد أو شرط أمام فرد ثائر متمرد ! وهل يستبعد أن يعلن ذلك الفرد استقلاله بعد عام أو عامين ليؤيد بذلك أدعاءه فى إقامة عرش له ولذريته " وكيف يتفق تعهد الدول العظمى اتركيا بالأخذ بناصرها ثم التنحى عن القيام بذلك عند الحاجة ؟ أنه لأولى بنا وأجدر أن نترك السلطان وشأنه يذعن لحكم الضرورة القاسى ! »

وبهذه النغمة أخذ بامرستون يصف للوزير النمسوى الحالة ثم قال : « خير وأبقى أن يترك محمد على يزحف برا وبحراً لخلع السلطان ، وقلب الاسرة العثمانية لأنه فى هذه الحالة تعفى الامبراطورية العثمانية آلام وأوصاب عملية التجزئة الخطيرة وتتدهور دفعة واحدة وبضربة واحدة ، فتندثر معالم امبراطورية عريقة على يد فرد ثائر . »

فكان لهذه العبارة أثر فعال فى نفس مترنيخ الخصم العنيد لديمقراطية القرن التاسع عشر التى ترمى الى خلع الملوك ، وتقويض العروش ، وقد كان يعتبر نشر هذه المبادئ من النقم الكبرى

التى تحل بنظم العالم ، فلا شىء يحرك فيه ما خمد ، ويحثه الى العمل قدر التلويح أمام عينيه بمثل هذه الآراء الثورية

ولقد أجاد بلمرستون فى بيان الحالة وتصويرها لمترنيخ بأشنع ما يكون حتى يستفزه لتأييد اقتراحه الخاص باخراج المصريين من الشام بالقوة ، ثم قال :

« ان الحل الوحيد هو أن يجرد محمد على من كل مظاهر البطش والجبروت ، وأن لا تعطى له سوى مصر فقط . »

ولكى يتأكد من قبول مترنيخ هذا الرأى ، عرج بلمرستون فى مذكرته على مبدأ الوزير النمسوى : « الاتحاد الادبى » الذى يعزه ويتفانى فيه فقال :

« ان محمد على حكيم بعيد النظر ، فمحال أن يغفل عن البون الشاسع بين قوته الفردية ، وقوى خمس دول تعمل متضامنة مع السلطان ، أى قوى الدول المسيحية مؤيدة بالرأى العام الاسلامى . »

هذا ما كان من أمر بلمرستون ودعايته لسياسته فى النمسا خاصة وأوربا عامة ، أما محمد على فلم يتوان من جهته فى الدفاع عن قضية مصر ببيان المضار التى تلحق سوريا من اعادتها الى الحكم التركى ، فأوضح لقنصلى بريطانيا وفرنسا فى مصر بأن تخليه عن سوريا يجعلها مسرحا للفوضى وأعمال التخريب ، فتفقد التجارة الاوربية

أسواقها ويعود عليها سوء الحال بخسائر جسيمة ، وترجع الامور الى ما كانت عليها قبل الفتح المصرى،حينما كانت العصابات تنزل من الجبال ، فتسطو على المدن تنهب وتسرق ، غير مبالية بقانون أوخاضعةلنظام رئيسى أوهيئةحاكمة ، أما الآن فقد تبدلت الحال فقُطع دابر قطاع الطرق وبثت الطمأنينة فى النفوس وعاد النظام الى نصابه لدرجة أن أصبح في وسع السائح الاجنبى أن يغدو ويروح فى انحاء سوريا آمناً مطمئناً، وزادت الصادرات والواردات ضعفى ما كانت عليه ، وصار كل انسان واثقاً بانه يحصد مايزرع بدون أن يشاركه الاعراب ، أو تقاسمه فيه الحكام، وقد شعر المسيحيون المستوطنون بفضل الحكم المصرى،فأسدوا جميل الشكر لابراهيم قائد الجيوش المصرية والحاكم العام الذى تمكن من صون النظام بالقاء الرعب فى قلوب العابثين به حتى تهيبوه .

ومن جهة أخرى حاول محمد على كسب حسن ظن بريطانيا به ، حتى لا تكون عثرة فى سبيل مآربه وتحقيق أمانى أمته، فأخذ يتودد الى المستر كامبل Campbell قنصل بريطانيا الجنرال فى مصر حتى وثق به فكان اللسان الناطق باسم الوالى فى «دوننج ستريت Downing street »وقد دافع عنه أكثر من مرة :

« سبق أن تجاسرت وعرضت على جنابكم رأيى فى مسألة طلب محمد على حق الوراثة فى الشام ، وانى أرى التسليم له بهذا فى مصلحة الباب العالى وقد تزداد بذلك العلائق بينهما متانة لا ضعفا » .

وأبان الفاجعة التى ابتلى بها الباب العالى من جراء تسليم الاسطول التركى لمحمد على فى مياه الاسكندرية ، لم يتردد كامبل فى ابلاغ وزارة خارجيته « ان انضمام الاسطولين التركى والمصرى يكون ضربة قاضية على مركز روسيا إذ لا يمضى عامان على تدريبهما بقيادة ضباط أوربيين حتى يبلغا درجة فى المناعة تضارع قوة الاسطول الروسى »

ولعلم كامبل بخطة حكومته التى ترمى الى تقوية الامبراطورية التركية أخذ يشرح لوزير خارجية بلاده مشاريع محمد على التى أعدها لانهاض تركيا وانماء مواردها .

ومن الغريب انه نقل لحكومته حديثا لابراهيم مع ضابط فرنسى ذكر فيه اخلاص القائد المصرى فى الشام لجلالة السلطان ، وعزمه الاكيد على الدفاع عن كيان تركيا ولو ضد أبيه إن حدثته نفسه للعمل على تقويض أركانها ، وأسند لابراهيم انه لا يبغى فى حياته مأربا سوى الحصول على ولاية الشام مع حق

الوراثة فيها وأنه لن يفرط فى هذا الطلب حتى لو سلم أبوه به .

ولا عجب ان قوبل هذا الحديث بالدهشة فى دوائر لندن ، إذ لا يخفى أن الشطر الاول منه مناقض للثاني، فقد أعلن ابراهيم عزمه على الدفاع عن تركيا ولو ضد أبيه ، وفى الوقت نفسه أبدى ضرورة الاستحواز على سوريا وان لم يوافقه أبوه ! فكيف تصور كامبل أن رجلا عركته السياسة وحنكته التجارب كاللورد بلمرستون يصدق مثل هذه الاقاويل ؟

وأنه ليخيل الينا أن مغالاة كامبل فى الدفاع عن القضية المصرية أثارت الشكوك والريب فى صحة أقواله ونبالة مقصده فلم تكسب نصيراً فى دوننج ستريت ، ولم تترك الأثر المرغوب فيه فى الدوائر السياسية بلندن .

فانطلق الوزير الانجليزى يعمل لترويج سياسته وكان لتصريحه الخطير باستعداده للعمل فى حل المسألة المصرية مع أقل من أربع دول مغزى كبير ، ومعنى غير خفى لخصوم فرنسا ، إذ تبين لروسيا فى ثنايا هذا التصريح أن المقصود إبعاد فرنسا عن المناقشات الدولية فيما يتعلق بالمشكلة المصرية، فارتاحت الحكومة الروسية لهذا التطور فى السياسة الأوربية ، لأن فرنسا ناصبتها العداء من جراء تدخلها فى تركيا ، ولا ريب فى أن الباعث

على تصريح فرنسا بالمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانيــة لم يكن سوى خوفها من عواقب توغل روسيا فى تركيا ، ولم يفد فى إزالة سوء ظن فرنسا بها ما كانت تبديه روسيا من البراهين على حسن نياتها وشريف معاملاتها مع تركيا ، وقد طالب النوابُ الحكومة الفرنسية بضرورة مقاومة تقــدم روسيا وصــد نفوذها فى تركيا بارسال اسطولها الى بحر مرمرة .

فلم يكن هناك مناص لروسيا من انتهاج نفس الخطة التى انتهجتها السياسة الفرنسية نحوها ، فأعلنت فى وقت تســليم الاسطول التركى انه فى حالة دخول الاسطول الفرنسى مياه بحر مرمره فانها تستدعى سفيرها من الاستانة وتتخذلنفسها الحرية التامة فيما يتراءى لها من الاحتياطات لصيانة استقلال تركيا وضمان سلامتها .

وانتهزت فى الوقت نفسه فرصة تصريح بلمرستون برغبته فى العمل مع أقل من أربع دول ، فبادر الــكونت نسلرود وزير خارجية حكومة جلالة القيصر وأبلغ سفير بريطانيا بان روسيا غير مطمئنة لمسلك فرنسا فى المسألة الشرقية ، وعاهده بعدم تنحى حكومته عن انجلترا وما ترسمه من الخطط فى هــذه المشكلة الخطيرة ، وتحقيقاً لذلك بعث الــكونت برنوف Brunnow

الى لندن لتوكيد حسن العلائق بين الحكومتين ، ولابلاغ حكومة جلالة الملكة تشكرات جلالة القيصر لخالص تمنيات بريطانيا لروسيا .

ولا شك فى أن هذا نجاح باهر لسياسة بلمرستون اذ أصبح فى مركز يلوح لفرنسا بقرب تفاهمه مع روسيا ان لم تتفق على رأيه فى حل المشكلة المصرية ، وفى كلتا الحالتين كان باستطاعته أن يصيب غرضين بسهم واحد ، وهما : كبح جماح والى مصر ، والغاء معاهدة انكيارسكلسى .

وفعلا لما طالب الكونت برنوف حكومة بريطانيا بأن يفوض لروسيا الدفاع عن الاستانة لفت النظر الى أن هذا العمل يكون بحكم الجوار وباسم الدول لا بحكم معاهدة انكيارسكلسى التى أظهر رغبته فى اغفالها ، فأجابه بلمرستون بأنه من الضرورى اشراك الدول مع روسيا فى وسائل الدفاع عن الاستانة لا لسبب سوى اظهار الدول بمظهر الاتحاد أمام العالم ، وتقرير هذا المبدأ للجميع ، موجهاً النظر الى أن الجزء الأعظم من الأسطول البريطانى سيُحتاج اليه فى مياه مصر وسوريا ، وانه فى الحقيقة لا يمكن أن يستغنى الا عن عدد قليل منه لمياه بحر مرمره .

وبعد أخذ ورد سلمت الحكومة الروسية بآراء بريطانيا

فى الدفاع عن البوغازين ، واستخدام القوة لاكراه محمد على على الاكتفاء بحق الوراثة فى مصر مع بقائه تحت السيادة العثمانية، واحتاط بلمرستون فى هذا الاتفاق فأثبت أن ما تتخذه الدول من الاجراآت الحربية فى البوغازين ناشىء عن حالة غير عادية ، ولا تخل بأى حال من الأحوال بمبدأ عدم التصريح لأساطيل الدول بالدخول فى البوغازين فى وقت السلم.

وان وضع الاتفاقية بهذه الصورة ضمن الغاء معاهدة انكيار سكلسى ، وجعلها حبراً على ورق ، وان تقييد تدخل روسيا فى تركيا يزيل ماساور الدول من عواقب ذلك التدخل ، فلو أن غاية فرنسا كانت ايقاف تقدم النفوذ الروسى فى الامبراطورية العثمانية فقط ، فليس من المستطاع تحقيق ذلك بطريقة أفضل مما توصل اليها بلمرستون فى اتفاقيته مع برنوف .

غير ان اذاعة أمر هـذه الاتفاقية أثار صخب الرأى العام الفرنسى ، فازداد من روسيا نفوراً بقدر ما ازداد بمصر تعلقاً ، وأصبح محمد على معبود الشعب الفرنسى الذى اعتبره حليفاً طبيعياً لفرنسا فى الشرق .

وبينما المفاوضات دائرة بين برنوف وبلمرستون أبلغ المارشال سولت سفير بريطانيا بباريس بأنه فى حالة ظهور اسطول روسى

فى مياه الاستانة سترسل فرنسا أسطولها ، وأفهمه بأن ذلك يتفق تماماً مع ما صرحت به بريطانيا فى كثير من المواقف .

وكان الوزير فى حالة عصبية شديدة لم يهدىء روعه ويسكن خاطره ما صرح به السفير البريطانى من انه اذا قامت روسيا بعمل ما ، فان ذلك يكون بموافقة الدول وتحت أشرافها ، فلم يعر الوزير هذا التصريح قبولا ، لان فرنسا كانت ترفض ولا تقر أى عمل تقوم به روسيا فى تركيا ، مهما كانت صبغته ، ومما أدهش السفير أن جابهه المارشال سولت بقوله : « ان حل المسألة الشرقية يكون بمنع روسيا من القيام بأى عمل فى تركيا ، لا بتقييد مصر وصد تيارها »

فلم ير السفير بدا ازاء ذلك ، من افهام الوزير المحتد بأنه إذا قاومت فرنسا روسيا ، فان الدول تعد هذا العمل موجهاً اليها لا الى روسيا وحدها ، وفى ذلك اشتداد للازمة على ما بلغته من احراج .

وكأن السفير الانجليزى ضجر من تقلبات السياسة الفرنسية ، وسئم تكييفها ، لانه وان كانت فرنسا محقة فى اعتبار معاهدة انكيار سكلسى خطرا يهدد التوازن الدولى ، الا ان روسيا أبدت رغبتها بل وقبلت اهمال هذه المعاهدة المنكودة ،

واغفال أمرها ، فليس لفرنسا عذر لمناهضة الدول التى تسعى بحق لحفظ كيان واستقلال تركيا ، وليس فى وسعها الآن التحكك بالخطر الروسى فى تركيا بعد الاتفاقية الاخيرة ، التى عقدت بين بريطانيا وروسيا ، والتى كان ابرامها فألا بقرب حل المشكلة المصرية .

عرفت ذلك فرنسا فاتخذت سياسة المماطلة والتسويف ، وأخذت المذكرات بينها وبين بريطانيا تتبادل ، واجتماعات وزراء الحكومتين بسفيريهما تتناوب ، لعرض الآراء ومناقشة حجج كل فريق ، ومن المفيد أن نأتى بشئ من هذه المكاتبات والمحادثات السياسية ، ففيها من جهة تتجلى مقدرة بلمرستون فى الاقناع بصواب رأيه الذى لم يتزحزح عنه ، ومن جهة أخرى ممالأة فرنسا لوالى مصر أملا فى تقويته وتوسيع ملكه بأى شكل كان دون أن تثبت على اقتراح أو رأى فى هذا الشأن .

فبعد واقعة نصيبين بأيام أعلنت فرنسا ان الموقف تغير ، وأن لمصر الحق فى التمتع بثمار انتصاراتها ، وانه يحسن بالدول ان تنظر إلى مطالب مصر برعاية واعتبار .

فكان رد بلمرستون ان ضم سوريا إلى مصر يثير فيها الرغبة بطلب المزيد ، ويكون عونا لها على تحقيق ماتطمع فيه من أملاك

الدولة ، وقد ثبت على رأيه هذا ثبوت الصخر ، فلم يتحرك عنه قيد شعرة .

ولما عرضت فرنسا الاقتراح بأن يترك لمصر كل ماوضعت يدها عليه ، بشرط إعادة ذلك إلى تركيا عقب وفاة محمد على ، أجاب بلمرستون بأن هـذا الرأى يعـد شروع فى تجزئة الامبراطورية العثمانية تجزئة ولو وقتية ، ويخالف مبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية الذى أجمعت عليه الدول بما فيها فرنسا ، أضف الى ذلك أن اقرار هذا الرأى يدفع بالسلطان المغلوب على أمره الى احضان الدولة التى تدفع عنه الخطر المحدق « وأن هذه الدولة هى روسيا ، فبذلك تنقلب الحال الى عكس ما ترغبه فرنسا من ابعاد روسيا عن الباب العالى » .

فازاء هـذا القول الحق ، والمنطق المقنع ، سحب السفير الفرنسى اقتراح حكومته وصرح باستعدادها للرجوع الى رأى كانت أدلت به فيما مضى ، ألا وهو اعطاء جنوبى الشام الى والى مصر .

وقد لاحظ سـفير بريطانيا فى باريس أن خطة حكومة فرنسا كانت معروفة تماما نحو مالا يجب عمله ، ولكنهاغامضة نحو ما يحتمل عمـله ، وأنها لا تجسر على اجبار والى مصر لقبول

ما تعرضه الدول عليه ، ولذلك أشار على حكومته بالاتفاق مع الثلاث الدول الأخرى ، دون انتظار حكومة فرنسا .

وقد أيد رأيه هذا فى فرصة أخرى لما تأكد له عزم فرنسا على عدم الاشتراك مع الدول فى أى عمل عدائى ضد محمد على ، فكان هذا بمثابة اتهام فرنسا بخروجها عن التمسك بمبدأ المحافظة على كيان الامبرطورية العثمانية ، ولم يكن فى استطاعة فرنسا اقناع خصومها بخطأ هذا الزعم ، وكل ما ذكرته دفاعا عن خطتها « إن المتحاربين كانا متساويى القوة ، فعقب نصيبين وتسليم الاسطول التركى ، تغير الموقف تغيرا كليا »، وأخذت تردد كثيراً « لا يجب أن نرجو المستحيل » ، ومعنى ذلك فى نظرها ان الدول لن تقدر على اخضاع مصر ، وان ليس فى وسع احداها ارسال جيوش لارغامها واذعانها غير روسيا ، وفى ذلك من الخطر العظيم على تركيا واستقلالها مالا يقارن به الخطر المصرى .

ولادحاض هذه الدعاوى أبان بلمرستن لسفير فرنسا فسادَ التخلى عن المبادئ ، بسبب فوز أو تشتيتِ جيش فى معركة ، وعيبَ الاغضاء عن الوعود مما لا يتفق وناموس شرف الأمم ، ثم فند زعم فرنسا بأن ليس فى الامكان اخضاع مصر بقوات الدول المتحالفة ، كما أورد أنه من البلاهة النظر الى روسيا

كشبح مخيف ، بعد ان تعهدت ضمناً بالتنازل عن معاهدة انكيار سكلسى ، وايداعها زوايا النسيان .

وهكذا استمرت الحرب الكلامية بين فرنسا وانجلترا أياما طوالا ، حتى تهددت العلائق بينهما بالتوتر ، لولا أن أدرك الحالة سقوط وزارة المارشال سولت ، فتراخت الشدة قليلا ريثما تدرس الوزارة الجديدة المسئلة بحذافيرها .

ورأت وزارة تيير أن تفتتح عهدها بتغيير سفير فرنسا فى لندن فوقع الاختيار على جيزو Guizot الذى كان محبوباً من الرأى العام البريطانى ، فأجهد السفير الجديد نفسه فى القيام بما نيط به ، ووجد فى تقدير الدوائر السياسية بلندرة لآرائه بعض العون فى محاولة جلاء الحالة واحلال التفاهم بين الدولتين ، وكاد يكلل مجهوده بالنجاح ، لولا أن هدد بلمرستون رئيس وزارته بالاستقالة ان لم يعمل بآرائه وتُنفذ الى النهاية ، فأُسقط فى يد جيزو ، وكتب على سياسته بالفشل فى لندن ، وأخذ بلمرستون يعد العدة بمنتهى السرعة فى تنفيذ سياسة القوة .

حقيقة ليس محمد على ممن يسهل القاء الرعب فى جوانبه أو ممن ترتعد فرائصه خوفاً وهلعاً ، فكم من شدة اقتحم غمارها ، وكم من شرك نصب له فسلم منه وغنم ، فأصبح لحسن حظه ،

واحكام خططه ، وعظيم مجهوداته ، ذا ملك واسع ارتقى به الى مصاف الدول العظمى يخاطبها مخاطبة الند للند ، لا يأبه بتهديد أو وعيد . أفهل يستطيع وقد بلغت الحالة منتهى الخطورة ، الاحتفاظ بما فى حوزته ، وخاصة فى سوريا رغماً عن ارادة الدول ؟ أم هل ينجح فى مقاومتهم وردهم على أعقابهم اذا سيروا عليه أساطيلهم وجيوشهم ؟ وهل تنفعه صداقة فرنسا وتنجيه من هذا المأزق ؟ أم هل توفق فرنسا فى تثبيط عزم الدول عن اتخاذ عمل سريع خطير ضد مصر ؟

ولو أن محمد على كان فى باطنه شديد القلق على مركزه ، جزعاً لما يدور فى لندن من المفاوضات ، الا أنه فى هذه الظروف الحرجة ظهر برباطة جأش نادرة ، فلم تبدو عليه علائم ارتباك أو اضطراب ، بل أقدم على ما يثبت صلابته ، وعدم تفريطه فى شىء مما تحت يده ، فجمع بين الأسطولين التركى والمصرى ، ووحدت القيادة ، وأقسم كافة الضباط أتراك ومصريين يمين الطاعة له ، ولما تقدم اليه قنصل النمسا بالاحتجاج على ذلك أجابه بحدة « ان ما فعلته حق طبيعى لى ، ولن أسلم الاسطول التركى حتى يحسم النزاع بين جلالة السلطان وبينى ، واذا هاجمتنى دولة أجنبية قبل ابرام الصلح ، فسأستخدم الاسطول فى الدفاع عن بلادى

وأمتى ، وأن موقفى الحالى يبرر تماما كل عمل من هذا القبيل . »

ولما خاطبه القنصل نفسه فى فرصة أخرى عن عزم انجلترا على اتخاذ وسائل القوة ضده ، اشتد به الحنق وصرخ فيه : « فلتتقدم انجلترا إلى العمل ، ولن أهاب ذلك بل لربما نازلتها ان هاجمتنى منفردة . »

وكأن قنصل النمسا كان عارفا بنيات بريطانيا ، التى بدأت فى الجلاء والظهور باستدعاء كامبل قنصلها الجنرال فى مصر ، الذى دافع عن محمد على دفاعاً مشكوراً ، واستبدلت به رجلا آخر توسمت فيه أليق من يكون لتمثيل سياسة حكومة بريطانيا نحو مصر ، ورأت فى الكولونيل هودجس Colonel Hodges قنصلها فى بلاد الصرب ، رجل الساعة ، وكان جريئاً بديناً .

ولقد كان تعيين القنصل الجديد شر منذر بالسوء ، ففى إحدى المقابلات الأولى التى تغلب فيها المجاملة تخطى القنصل حدود اللياقة وداس التقاليد المرعية باستعماله فى بيان خطة حكومته المكلف بتنفيذها لغة جافة فى قالب تهديد ، فأفهم الوالى بأن كل مقاومة تؤدى إلى مالا تحمد عقباه ، وبأن بريطانيا مصممة على العمل ولو بانفرادها ان تراجعت الدول ، وابلغه ان

الكونت مترنيخ صرح له وهو مار بفينا فى طريقه إلى مصر بتعضيد سياسة بريطانيا .

وبسماعه هـذا التصريح المحرج لم يتمالك محمد على نفسه فأجاب بغضب وحدة : « الكلام الكثير لا يفيد ، أنا لا أنكر قوة بريطانيا كما لا أقدر أن أكبح جماحها ، أما إذا أرادت تضييق الخناق علىّ فى مصر فاقسم لك بأنى لا أسلم بالانتحار، نعم انى رجل مسن أناهز السبعين ، ولكنى لن أتنازل عن بلاد الشام ما دام فى جسمى دم يجرى وعرق ينبض » .

وقد اتفقت آراء الكثيرين على ان تفاقم الحال بين مصر وانجلترا يرجع إلى التأثير السىء الذى أوجده الكولونيل هودجس ، فلو أنه اتخذ خطة تقرب فى مسافة الخلف ، لأمكن تنفيذ الجلاء عن الشام ، بلا حاجة لنشوب حرب ذهبت بنضارة هذا الاقليم وأودت بأرواح الكثيرين .

وكم من مرة أبدى هودجس رأيه لحكومته باستخدام وسائل القوة دون غيرها لاذلال محمد على ، بدليل ما قاله بلمرستون : « ان تقارير هودجس أوجدت عندى فكرة أن الباشا لابد أن يسلم فى آخر الامر ، وان مظهر الغضب والحدة الذى يغلب عليه ، يشف عن الضعف والخور الباطنى » .

وكم من مرة فاه هودجس بلغة فى مجلس محمد على لا تتفق والتقاليد السياسية فى أوربا ، فحدث أن قال للوالى « اعلم انك لو تشبثت فنى مقدور انجلترا أن تجعلك أثراً بعد عين فى ظرف ثلاثة شهور » .

ومن دواعي الاسف أن ينتقى الكولونيل هودجس لتمثيل السياسة البريطانية فى ذاك الوقت العصيب ، فمحمد على كان يفضل كثيرا التفاهم مع قنصل ذى مواهب سياسية ، غير أنه قد اختمر فى ذهن بامرستون أن محمد على كغيره ممن يشيدون مجدهم على أسس القوة والبطش لن يستكين لغير القوة والجبروت ، وقد حادث هودجس محمد على مرة بهذا المعنى فذكّره بنابليون وما جرى له على يد بريطانيا . وأضاف الى ذلك أن حكومته اذا صممت على خطة أحكمت تنفيذها ، ومتى اعتزمت العمل ضربت فيه بسهم نافذ ، ولوّح له بأن هذا ما سيؤول اليه الامر معه ، فكظم عزيز مصر غيظه وأجابه بهدوء « لا فائده من هذا الكلام ، اكتب لحكومتك بأنى مازلت على رأيى وموطداً عزمى عليه ، اخبرهم ذلك عنى » .

وقد كانت هذه المقابلات وأمثالها جافة لدرجة لم يرتح اليها الطرفان ، فحاول الوالى التملص منها ، وخاطب القنصل ذات

مرة « اكتب لحكومتك وسأجيبهم على كل شيء »

وشعر هودجس نفسه بثقل المهمة الملقاة على عاتقه ، فكتب الى لندن : « يحسن ان أتحاشى مقابلة الوالى بقدر الامكان ، فانها لن تأتى بفائدة ، بل وخير منها عدمها ، فأقل مافيها انها تعرضنى لما يؤلمنى كثيرا » .

وقد سئم الطرفان الحالة دون أن يسلم أحدهما للآخر ، فاشتدت الازمة واستحكمت حلقاتها ، وضاع كل أمل فى التوفيق بين مصر وبريطانيا .

وعند ما شددت بريطانيا فى اعادة الأسطول التركى، وبلا توان التمس الوالى المعاذير واراد أن يأخذها بالحسنى ، واعدا بتنفيذ رغبتها عاجلا ، الا ان هودجس أبى أن يتسامح بقبول هذا الوعد وأثار غضب الوالى بقوله « ان لديه تعليمات بأن يخابر البحارة الاتراك مباشرة فى أمر العودة الى الاستانة » فانتفض محمد على واقفاً وصرخ فيه « الآن تدفعنى الى الحرب وأنى أنذرك أن ليس عندى سوى اطلاق الرصاص ، عند ظهور أول حركة تمرد بين البحارة » فأجابه هودجس « انى آسف على ما ترسمه لنفسك من الخطط التى تدل على شيء واحد وهو أنك تسير بخطى واسعة الى ما فيه قضاؤك المحتم » .

وان الانسان ليدهش اذا ماعرف ان هذه المحادثات المؤلمة والمناقشات المحرجة ، دامت ستة شهور أشغلت الوالى وأرهقته ومع ذلك فلم يتهاون فى حقوق بلاده ، ولم يتقهقر شبرا واحداً عن موقفه .

نعم كانت فرنسا تشد أزره وتعضده ولو أدبياً ، بما اتبعته:

أولا — من اثارة الرأى العام الأوربى ضد الخطر الروسى ، فى شرق البحر الأبيض .

ثانياً — من محاولة اقناع الأنجليز باحترام الأمر الواقع ، بعد معركة نصيبين .

ثالثاً — من تثبيط عزم الدول عن الاسراع فى اقرار سياسة عملية ، وخاصة عند ما وصلت المفاوضات الدولية إلى عقدة استخدام القوة ، وقد كانت رغبة الدول أن تتحد فى العمل حتى لاتتعرض لأقل مايكون من الاخطار والاضرار.

والآن كلف تيير Thiers سفير حكومته جيزو ، بأن يقنع بلمرستون بأن القوة لاتجدى نفعاً ، وبأن محاصرة الشواطئ المصرية والسورية مما تضر بالتجارة البريطانية والفرنسية ، وبأن

أمام الحكومة المصرية طريق البر لحفظ المواصلات ، مع جيوشها المعسكرة فى سوريا .

ولكن إذا لم يكن فى استطاعة الحلفاء قهر محمد على ، فالا تنضم فرنسا إليهم حتى ترجح كفتهم ، فيرغموا الوالى على الاذعان والخضوع ؟ ولو سلم بأن القوة لن تفلح فى اخضاع مصر ، فهلا تتقدم فرنسا إليها بنفوذها الأدبى لتحقن الدماء ، وتفرج الأزمة ؟

ألا ان تيير كان من أكبر المشيعين لمحمد على والمحرضين له على أن يتمسك بكل شئ وأن لايفرط فى شئ ، وكان من رأيه أن تقوى مصر بضم الشام اليها ، ولذلك أمر جيزو بعدم حضور جلسات مؤتمر الحلفاء الذى عقد فى لندن للبحث فى حل المشكلة المصرية على أساس منح محمد على مصر فقط

وقد سمت روسيا حثيثاً لعقد هذا المؤتمر ، إذ طاب لها أن ترى فرنسا بمعزل عن بقية الدول ، وانضمت النمسا اليها بغية الاسراع فى حل المشكلة التى تهدد السلم الأوربى ، وتبعتها بروسيا ، وأيدتها كما كانت عادتها فى السياسة العامة . أما بريطانيا فكانت القوة المحركة للجميع ، وقد بسط اللورد بلمرستون فى المؤتمر سياسته فأوضح بأنها قائمة على اعتبارات خطيرة ،

تهم الدول الأوربية ، منها أهمية تركيا للتوازن الدولى ، وقد أقرت الدول ذلك فأصبح مبدأ معروفاً ، ومنها خطر ازدياد نفوذ فرنسا فى الشرق الذى يهدد التوازن الدولى أكثر من الخطر الروسى فى الاستانه ، لأن فرنسا كانت تسعى لتقوية محمد على وتعمل لتوسيع ملكه على حساب الباب العالى ، فيصبح حليفاً قوياً لها

ثم ذكر بلمرستون فى ختام بيانه بأنه إذا كان سعيه فى الماضى والحاضر موجهاً لكبح جماح النفوذ الروسى فى الاستانه ، فليس من المنتظر أن يسمح لفرنسا بتقوية مركزها فى ذاك الاقليم من البحر الأبيض المتوسط خشية أن تتسيطر عليه وتعتبره بحيرة ملكا لها .

وأخيراً اتفقت الدول الاربع على :

أولا : أن يلزم محمد على بارجاع مافتحه للباب العالى ويحفظ لنفسه الجزء الجنوبى من الشام مع عدم دخول مدينة عكا فى هذا القسم

ثانياً : أن يكون لانجلترا الحق بالاتفاق مع النمسا فى محاصرة ثغور الشام ، ومساعدة كل من أراد من سكان بلاد الشام خلع

طاعة الحكام المصريين ، والرجوع إلى الدولة العلية — وبكلمة أخرى ، تحريض السكان على العصيان لاشغال الجيوش المصرية فى الداخل ، كى لا تقوى على مقاومة البوارج النمسوية ، والانجليزية .

ثالثاً : أن يكون لبوارج روسيا وبريطانيا والنمسا معاً حق الدخول فى البوسفور لحماية الاستانة اذا ماتقدمت الجيوش المصرية نحوها

رابعاً : أن لا يكون لاحد الحق فى الدخول فى مياه البوسفور مادامت الاستانة غير مهددة .

وكان لاذاعة قرارات مؤتمر لندن (يوليو سنة ١٨٥٠) تأثير عظيم فى فرنسا ، فأيقظتها إلى الخطر الذى يتهدد سياستها وثار الرأى العام وصحب على انجلترا ، وأخذت الجرائد تنشر فصولا طويلة وتذكر القراء بالتحالف الدولى الذى عمل ضد فرنسا عام ١٧٩٢ ، وتغالت فى تقدير الاتفاقية واعتبرتها إهانة للشعب الفرنسى .

وتسرع تيير فأبلغ السفير البريطانى أن التحالف بين فرنسا وبريطانيا قد انتهى ، ورفع عقيرته بالتذمر والشكوى من أن جيزو لم تبلغ اليه قرارات المؤتمر إلا بعد الاتفاق عليها بين الدول ونشرها للملأ

فدفع بامرستون هذه المزاعم ببيان محاولات بريطانيا والنمسا وروسيا ، مراراً وتكراراً ، فى التفاهم مع فرنسا ، لحل المشكلة المصرية على أساس ، ضم جنوب الشام لمصر ، والاشتراك فى استخدام القوة ، ان دعت الحاجة اليها ، فازاء الرفض البات ، الذى تذرعت به فرنسا ، لم يكن من الحكمة ، ايقاف أعمال المؤتمر حتى تتقدم فرنسا فى المؤتمر وتشترك للبحث فى استخدام ، وسائل القوة لارغام مصر على قبول ماتقرره الدول

ولو أن هذا الدفاع وجيه الا أنه لايخلى بامرستون من مسئولية اخفاء ما اتفق عليه فى المؤتمر ، وعدم اخطار السفير الفرنسى بقراراته قبل اعلانها للعالم ، ويغلب على الظن أن بامرستون تعمد اغفال جيزو ، فلم يراع بذلك واجب اللياقه نحو زميل لهم يهمه ما يدور بينهم وكان أولى به أن ينبىء جيزو بما تم واتفق عليه قبل ابرامه نهائياً .

وعلى أى حال فان الرأى العام الفرنسى ثار بركان غضبه وقامت المظاهرات فى المدن الكبرى ، احتجاجاً على تجاهل الدول لفرنسا ، وأذنت حكومة تيير مجاراة لحماسة الشعب باجراء تعبية قوى جديدة ، فتوقع العالم من وقت لآخر شبوب حرب عامة ، غير أن حكومة بريطانيا عملت على تهدئة الخواطر

الثائرة بايقاف الرأى العام على الحقيقة فنشرت مواد الاتفاقية والمستندات الخاصة بها ، والمكاتبات التى دارت فى شأنها ، بين الحكومات المختلفة ، فكان لنشرها ، الأثر المرغوب من إسكان الثائرة التى هددت بالحرب ، وأتبع نشر هذه الوثائق بسياسة حزم ليدرأ ما كان يحدث من أنصار الحرب فى فرنسا فلفت نظر الحكومة الفرنسية الى عواقب الاصطدام بارادة الدول المتحالفة وحذرها من مد أية معونة لمحمد على ، وأعلن متهكما انه « يريد أن يعرف عما اذا كانت فرنسا هى صاحبة القول الفصل فى سياسة أوربا ، وعما اذا كان عدم موافقتها على عمل ما يشل حركته ويدعو الى الفشل فيه »

تنفيذ ما اتفقت عليه الدول

موقف محمد على — رفضه شروط مؤتمر لندن — سياسة تيير — سوء حال محمد على — مساعى نابيير للصلح — صدى اتفاقيته — الدول ازاء خضوع الوالى — الحل النهائى للمسئلة المصرية — انتهاء الخلاف بين فرنسا والدول — استقلال ١٨٤١

وكان محمد على عالماً بما يدور بين الدول من المناقشات ، مترقباً تطوراتهـا بثبات وجلد جبل عليهما ، وقد شجعه مستشاروه الفرنسيون على ذلك ، فأفهموه بأن الدول لن تقدم للسلطان مساعدة مادية ، واما على الوالى الا أن يبطش بالجيوش التركية فيتصرف فى أملاك الدولة كما يشاء ، وان الاباحة جائزة فى عرف السياسة ، فمتى تم عمل الشيء يتسامح فيه دائماً ويوافق عليه غالباً ، وقد أُفهم أيضاً ان هجوماً مباشراً ضد مصر لا يمكن أن يقرن بالنجاح ، وما كان العهد بحملة فريزر ببعيد ، فقد أنزلت الجيوش الانجليزية عام ١٨٠٧ فى رشيد لمساعدة محمد بك الالفى ، فباءوا بخسران مبين . ومما ثبّت فى ذهنه هذا الرأى ، ان النمسا وبروسيا تعهدتا باخراج الجيوش المصرية من بلاد الشام فقط ، أى انهما لاتنوى التدخل فى مصر باى حال من الاحوال . كذلك أفهم أن فى استطاعته استخدام سلاح الحصار الذى يشهره الحلفاء فى وجهه لمصلحتـه ، وضد ما يأمله الاعداء إذ يتمكن الوالى

بسبب الضيق الذى ينزل بالمصريين من جراء الحصار ، من غرس الكراهية فى نفوسهم ضد الاوربيين والاتراك سواء بسواء ، ويحصرون أمال خلاصهم فى مجهودات الوالى ومقاومته للمعتدين .

ولو ان سوريا حافظت على سكينتها ، ولم تنتشر فيها الفتنة لما كانت مهمة الدول فى اخضاع مصر سهلة هينة . أما وقد قامت الاضطرابات فى نواح كثيرة ، فقد سنحت الفرصة لاستخدام وسائل القوة ، التى أمضوا زمناً طويلا فى درسها ، وتهيئة الظروف لها .

وقد انتشرت عيون الاتراك فى سوريا ، وأنفذ بونسونبى ترجمانه المستر وود Wood وغيره من الانجليز ، لتحريض رؤساء القبائل على شق عصا الطاعة ، يغمرونهم بالمال ، ويمدونهم بالسلاح ، وينعمون عليهم بالرتب والالقاب ، ويعدونهم بالشىء الكثير ، وبالجملة لم تترك وسيلة مشروعة ، أو غير مشروعة ، لنشر الفوضى ، وشل الحكم المصرى ، وعرقلة حركات الجيوش المصرية فى الشام ، وللأسف نجحوا فى اشعال نار الفتنة ، واحراج موقف الحكام المصريين .

الا ان هذا لم يضعف من ثبات محمد على وعزمه ، لدرجة أن أدهش القناصل الاجانب برباطة جأشه ، وعظيم جلده ، بينا

الازمة مشتدة ، والخطر داهم ، فحار هودجس فى تفسير ذلك ، وقال : « أما ان محمد على يثق فى نفسه ثقة عمياء ، لاحد لها ولا نهاية ، واما انه يعتمد على عوامل خفية لايعرف كنهها انسان » . وخيل اليه « انه يعتمد على امكان بث الفتن فى الامبراطورية ، فتقوم ثورة عامة تفكك أوصالها ، وتشغل السلطان وحماته الاوربيين عن شأن مصر وواليها ، بل ولربما يستعان به ، فيستفيد من هذه الظروف ، وتنقلب الاحوال فى صالحه » .

أما وان الحالة بلغت من الخطورة درجة عظيمة ، فظاهر من تصريح محمد على لقنصل النمسا ، بان الازمة قد تنكشف عن شر مستطير ، غير أنه أعد نفسه لمواجهة الحقائق بطمأنينة ورباطة جأش ، وما كان ليفكر فى التسليم ، ولو أدى ذلك الى الخراب والضياع ، وانه ما كان ليتحول عن موقفه هذا مهما كلفه من الضحايا.

وقد ذكر حضرات القناصل فى تقاريرهم انه كلما اشتدت الازمة ازداد محمد على تعنتاً وتشبثاً ، وذلك بالرغم من نصيحة مستشاريه المصريين الذين أبدوا له قلقاً عظيما من سوء الحالة ، فى سوريا ، فلم يبال بشىء من هذا ، وعمد الى تحكيم السيف فيما بينه وبين خصومه الاقوياء المتألبين عليه .

ويرجع تصميمه واستماتته إلى تمكن المستشارين الفرنسيين

منه، فقدكاد يكون القنصل الفرنسى كوشايه Cochelet مقيما فى سراى الوالى لا يبرحها ليلا ونهاراً ، وحدث ان صرح القنصل مرة فى جمع كبير أمام محمد على ، بان شعور الرأى العام الفرنسى بلغ درجة يصعب معها اجتناب الحرب — وبكلمة أخرى كان دخول فرنسا فى قتال بجانب مصر قاب قوسين أو أدنى !

ولما عرضت شروط اتفاقية لندن على محمد على تقدم بها اليه رفعت بك أحد كبار موظفى الباب العالى ، فلما مثل بين يديه ، دار بينهما حديث خطير ننقل فيما يلى ما بعث به قنصل بريطانيا الجنرال فى مصر الى وزارة خارجية حكومته : —

المندوب : إنى مكلف بتبليغ سموكم إرادة مولانا المعظم جلالة السلطان بمنحكم ولاية مصر وعكا .

الوالى : إني آسف كثيراً لأن جلالة السلطان لم يتكرم بقبول ماعرضته عليه من الانتفاع بخدماتى فى ولايات أخرى أرى من حقى طلبها ، ولو كان السلطان محمود حيا لاعطانى نصف سوريا

ألا فلتسمح لى بأن أذكر لكم بانى أرى فيما تقدمونه لى حطاً من قدرى ، وسخافة منى إذا قبلته ، وهذا مالا أرضاه لنفسى أو لأمتى !.

وان فرنسا مستعدة لمدى بالمعونة إلا انى أستنكف أن

أدعو مسيحيين يشتركون فى محاربة مسلمين .

المندوب : إنا لانرى لتأكيدات مزاعمك بتقديم خدمات جليلة لجلالة السلطان نتيجة محسوسة ، ومن رأيى أن السبب فى تأخير حسم الخلاف ماتبديه أنت من التمسك بمطامعك ، ولو كان السلطان محمود حيا لما أعطاك شيئاً ، ويخيل لى أن غرضك الاسمى تحقيق مطامعك الشخصيه فهى موضع أنظارك دائما دون غيرها من مصالح الامبراطورية ، كما تريد أن توهمنى !

الوالى : حقاً إنك رجل قاس ، فما تسنده لى من المطامع مخالف على خط مستقيم لما أحفظه فى قلبى نحو الباب العالى ومصالحه التى لايهمنى ولا يعنينى سواها ، وان ادعاءاتك الباطلة لاتليق إلا بشاب مفتون ، لا برجل كهل بلغ الثانية والسبعين من عمره فى خدمة مولاه !

المندوب : لقد أخطأت فى اسناد القسوة لى من غير أن تعرف عنى شيئاً ، وهذا مما يجعلنى قليل الثقة فيما تبديه الآن من الاحتجاجات والتأكيدات .

فابتسم محمد على وتمشى فى حجرته رواحاً وغدواً ، ثم التفت إليه وقال :

الوالى : صدقنى ! لم أتعود الحلف ، وانى أبغض كل من

يغلظ بالايمان ، ولـكنك الآن تحرجنى ، فأقسم بأنى لا أفكر قليلا أو كثيراً فى مصالحى الشخصية ، أو مصالح عائلتى ، وانه ليس أحبّ إلى من تقديم الخدمات للأمبراطورية ولشعبى الذى يحرص علىّ شديد الحرص ، واعلم بأن فى مصر الـكفاية لى ولذريتى ، فآمالى مقصورة عليها ، ولن تخرج عن السعى فى خدمتها ورفع شأنها .

المندوب : وأولى بالامبراطورية العثمانية أن لا تغفل عن مصالحها ! ولا يخفى أنه ليس من مصلحتهـا تمزيق أعضائها ، وتفريق شملها .

الوالى : ان ماتقوله بعيد عن الصواب ، ومما يؤسف له انه بدلا من تقدير اخلاصى وتعلقى بالأمبراطورية ، وتشجيعى على الاهتمام بما فيه الصالح لشعبى ، أراك تسعى فى احراجى بكل طريقة ممكنة ! فلم يبق لى الا أن أفكر فى الوسائل التى أدافع بها عن نفسى بكل ما أوتيت من حول وقوة ! وانى مستعد لأن أضحى بنفسى قبل أن أذعن لمـا تفرضونه علىّ من الشروط المجحفة بحقوقى وحقوق أمتى !

وهذا هو كل مايمكننى أن أجيبك به أولا وآخراً !

فلما حضر المندوب العثمانى ثانى مرة قابله سامى بك أحد

سكرتارية الوالى ، فأفهمه أن كتاب الباب العالى ادعى إلى الاستياء من القبول ، وأن سمو الوالى تضجر كثيراً من أول عبارة وردت فيه ، وبنوع خاص من تحديد المدة المترتب عليها القبول أو الرفض بعشرة وعشرين يوماً ، ففى ظنى أنه لايسلم بذلك ويقترح مولاى فى الازمة الحاضرة ، أن تُترك الآن كما هى وان رأى المندوب العودة إلى الاستانة فلا حرج عليه فى ذلك .

فأجابه رفعت بك بأن هذه المماطلة لن تجدى فتيلا وأن التعليمات التى لديه صريحة وأكد له بأن الباب العالى لن يتزحزح قيد شعرة عن شروط اتفاقية لندن .

ولما عرض القناصل شروط الاتفاق بصفة رسمية على والى مصر ، وجه كلامه إلى القنصل البريطانى الكولونيل هودجس وقال : « أن بلاد الشام فى حوزتى وخاضعة لحكمى وأنت تعرف انى لم أتعد على ناحية من الأملاك البريطانية بينما أنتم معشر الأنجليز تقدمون على مهاجمة الممتلكات التى تحت يدى ، ومع ذلك فسنرى من نصيب من تكون هذه البلدان »

ثم ارفض الاجتماع مخاطباً القناصل جميعاً « إذا بدأت

الأعمال العدائية فمن الواجب عليكم أن تنزلوا أعلامكم عن دياركم » .

ولما حضر اليه رفعت بك ثالث مرة يستطلع رأيه بعد بحثه ودرسه الشروط المعروضة عليه ، دار بينهما الحديث الآتى:

الوالى : أبلغك انه لما حضر لدى حضرات القناصل بالمعاهدة أجبتهم بنفس إجابتى اليك ولقد تجرأ بعضهم وأراد أن يصيغ أقواله فى قالب تهديد ليفهمنى أنى رجل ضعيف عاجز ، فأجبته بأنى لست ممن يأخذهم الوعيد، وأبنت له انه لا يحيق المكر الشئ إلا بأهله ، وأن البادى بالظلم والمهاجم بالعدوان هو الذى تقع به الخسارة الكبرى .

المندوب : إنا لنرجو أن تحل هذه المشكلة بدون تدخل الدول ونشوب الحرب ومع ذلك فهذا يترتب على ماتقدمه من الاجابة على مانعرضه عليك ، فلو قبلت الشروط وسلمت بها فسرعان ماينتهى الخلاف وتعود المياة إلى مجاريها .

الوالى : حسن جدا لو تم هذا ، إلا انى أبدى مزيد أسفى وحزنى لموالاتكم تحريض الدول بتقديم شروط مجحفة ومزرية بى ، وكيف يسوغ لكم اغتصاب الولايات التى مضى عليها ثمانية أعوام ، وهى تحت أمرتى ؟

المندوب : لو انك تريد أن تستقل بها ، فلن تقرك على ذلك دولة من الدول ، وان أردت أن تحكمها باسم جلالة السلطان فان اعمالك لا تتفق ! وهذه الرغبة ، فمنذ سنين فقط أوشكت أن تعلن استقلالك ، فكيف إذاً تدعى أن لاهم لك إلا صالح الامبراطورية!

الوالى : انى لا أبغى الاستقلال الذى تتكلم عنه ، ويا للأسف! لا يوجد من بينكم من يعرف حقيقة اخلاصى وصدق شعورى نحو الامبراطورية ، فلا هم لكم الا اشحاذ الفكر واتخاذ وسائل العمل للقضاء على محمد على ، ولذلك أرى انه يستحيل علىّ التسليم بشروطكم

وأعاد القناصل بكامل هيئتهم الكرة على محمد على لمعرفة ما قر عليه رأيه ، بعد فوات العشرة الايام الاولى والتى بمضيها ضاع حقه فى المطالبة بعكا ، فبادرهم

الوالى : أبلغكم انى قبلت الآن الشرط الخاص بمصر وسأكتب للباب العالى ملتمساً منحى سوريا .

قنصل النمسا : أهنئك على ذلك ونرجو أن لا تعلق خضوعك على شرط ما ، ولك فقط أن تستعطف جلالة السلطان وتلتمس من كرمه منحك مايجود به عليك ، وأنا ننتظر منك تسليم الاسطول فى الحال

الوالى : قبل أن أحقق لكم ذلك سأنتظر رد جلالة السلطان واجابة الدول الاربع ، فان جاء ذلك مرضيا لى فسأتخذ فى الحال ما يلزم لتنفيذ ما تطلبون

قنصل النمسا : للدلالة على قبول المعاهدة لابد من القيام بأمرين فى وقت واحد : تسليم الاسطول فى الحال والجلاء عن ولايات الشام

الوالى : أرجوكم أن لاتقيموا العراقيل والصعوبات فى طريق رغباتى ، وأرجوكم أن تقصروا واجباتكم على تبليغ ماسمعتموه الى الباب العالى والى سفراء دولكم بالاستانة لانه بمقتضى الكتاب الوزارى المبلغ به المعاهده ، قد احتفظ السلطان لنفسه وحده سواء فى حالة الرفض أو القبول حق منحى ما يتكرم به علىّ.

قنصل النمسا : ألا ان ما أوضحته لنا عن الطريقة التى تنوى اتباعها يبين لنا أنك لاتقبل المعاهدة إلا بتحفظات ، فما هى نياتك فى حالة رفضها ؟

الوالى : سأنتظر الرد الذى لابد وأن يأتى سريعاً ، فان كان فى صالحى — كما آمل وأرجو — فسأتخذ ما يلزم بلا تأخير لتنفيذ المطلوب منى أما اذا رفضت طلباتى ، فسأكل أمرى لقوة سلاحى ومدفعى !

قنصل النمسا : ليس فى المعاهدة مايخولنا قبول أو تقديم شرط كهذا ، وعلاوة على ذلك فقد يمضى شهران قبل أن يرد الرد ، فيظهر أن غرضك كسب الوقت ، وهذا مالا نقرك عليه ، وبناء عليه ، ستوالى حكوماتنا فى أعمال الضغط ووسائل الاكراه ضدك .

الوالى : إذاً فلتستمر من جهتكم الأعمال العدائية ، وأما من جهتى فسأبعث باقتراحاتى إلى جلالة السلطان ، وأرجو أن يكون الرد خيراً .

قنصل النمسا : ان اقتراحاتك لا يمكن النظر فيها ، مالم تشفعها باعادة الأسطول وبضمانٍ لتمام الثقة فيك .

الوالى : لاتؤلمونى بهذه الأقوال لأنكم ان أحرجتمونى فستدوم الحرب خمس سنوات ، وانى فى استعداد لذلك .

قنصل النمسا : أنت حر فى الدفاع عن نفسك ما دمت تملك ذلك . ولكن لن يغير هذا الموقفَ بأى حال من الأحوال ، ولا يخطر ببالك أن أقوالك المؤثرة تدعونا إلى التنحى عن واجبنا فاننا سنتبع دائما الخطة التى تتفق وشروط المعاهدة تمام الموافقة .

وهكذا انتهت المقابلة بغير اتفاق بل بالرفض البات من القناصل لماعرضه محمد على من الخضوع للسلطان .

— ٥ —

وبينما المندوب العثمانى فى مصر ينتظر رد محمد على النهائى ، إذ حرك أعوانه مظاهرة سلمية فى الاسكندرية ، فتقدم الى الوالى وفد من بعض رجال الدين ملحفين فى إبرام الصلح مع جلالة الخليفة ، فوعدهم محمد على خيراً ، وعمل على إجابة طلبهم وتحقيق رغبتهم ، فدعا لمجلسه المندوب التركى وقناصل الدول، وفى أثناء الاجتماع نشر عيونه فى المدنية ، تذيع فى الناس بشرى تصميم الوالى على الصلح بأى ثمن كان ، فراجت تلك الاشاعة وراح الناس يهنئون بعضهم بعضاً بقرب عقد الصلح مع خليفة المسلمين .

غير انه لم يمض على الاشاعة إلا قليل حتى صدر بلاغ رسمى مفاده أن مساعى الوالى فى الصلح لم تكلل بالنجاح ، وأُوعز أن السبب فى هذا الفشل يرجع إلى تدخل الدول المسيحية التى وقفت حجر عثرة فى سبيل تحقيق أمنية الوالى ورغبة شعبه .

وحقيقة الخبر أن محمد على سلم مبدئياً بشروط الصلح وأظهر خضوعه لمولاه راجيا أن يقابل جلالته خضوعه هذا باعتراف بجليل خدماته التى قام بها للامبراطورية العثمانية ، فأبت القناصل الا رفض هذا الالتماس وتشددت فى أن يكون الخضوع بلا قيد أو شرط .

وبينما المفاوضات دائرة فى القاهرة أراد بونسونبى أن يضرب محمد على بسهم آخر،فسولت له نفسه أن يقترح على جلالة السلطان اصدار أمر بعزل والى مصر بحجة أن ذلك يمكن الدول من اقامة وتشـديد الحصار على الشواطىء المصرية واتخاذ كافة الوسائل للضرب على يد الحاكم المتمرد .

فكاد محمد على يختنق غيظا عند بلوغه هذا الخبر ، وأحضر لديه الـكولونيل هودجس فالقى على مسامعه عبارات تشف عما يختلج ضميره من عدم الثقة بالسياسة البريطانية ، فاحتج القنصل على ذلك ، فابتسم له محمـد على ابتسامة التهكم قائلا له « خذها أو لاتخذها ولـكن ملاحظتى هذه فى فم كل انسان ـ فى فم كل حى ناطق ! »

وكلما ازداد مركز مصر حرجا ، تحمس الرأى العام الفرنسى لقضية محمدعلى ، فالصحف رفعت صوتها عاليابالاحتجاج ، والوزارة واصلت اجتماعاتها تبحث فى موقفها أزاء تطور الاحوال فى سوريا ، ومما زاد فى سخط الرأى العام تدمير ميناء بيروت ، فلم يسع تيير عند ورود هـذا النبأ ، الا أن خاطب السفير الانجليزى ، بأن هـذا الهجوم تعدٍ بوسائل القوة الغشوم ضد مصر ، وافتيات صريح على مركز فرنسا الادبى .

ولا يخفى أن مثل هـذا التبليغ الخطير مما أثار المخاوف فى النفوس ، وانذر بعواقب وخيمةان لم تتخذ نحوه ما يزيل أثره ، فارتأى بلمرستون أن يحذر الحكومة الفرنسية من تورطها فى هذه الخطة ، وسارع بلفت نظرها الى انه « اذا واصلنا التراشق بالكلام فستتدرج من ذلك الى التراشق بالسهام »

ومما أثار غضب تيير رفض القناصل فى مصر قبول ما أبداه محمد على من الخضوع والتسليم ، وعدّ ذلك من الاعمال الممقوته فى هذه الظروف ، وذهب فى دفاعه عن مصر الى القول بانها أصبحت ضرورية للتوازن الدولى كتركيا سواء بسواء ، وان ليس فى استطاعة فرنسا أن تسلم بنزع ممتلكات مصرية ، بعد أن برهنت مصر على جدارتها فى مواقف عديدة .

فكأن تيير بتصريحه هـذا يريد أن يعترف بمصر كمملكة مستقلة ذات سيادة ، وهذا لم يكن يقره أو يخطر ببال أحد من ساسة الدول اقراره ، وبنوع خاص مترنيخ الرجعى الذى لابد وأن يكون قابل ذلك التصريح بالسخط والمقت . أما بلمرستون فرفع عقيرته ضد محمد على الذى نعته « بالثائر ضد مولاه، الواقع تحت كافة أنواع التأثير الاجنبى » .

وفى مذكرة لجيزو اتهم تيير بريطانيا بسوء النية لمصر ،

وندد بسياسة الدول الاوربية فى حل المشكلة المصرية ، مبيناً الفارق بين مسلكها في هـذه المشكلة ومسلكها فى ثورة ملداقيا وولاخيا لما أعلنتا انسلاخهما عن الامبراطورية العثمانية ، وتساءل هل اتخـذت دول أوربا وسائل القوة والبطش لاعادتهما إلى ممتلكات السلطان ؟ وهل تقدمت روسيا بجيوشها وبريطانيا باساطيلها لاخضاع هاتين الولايتين ؟

ولقد بلغ من تمسك تيير بوالى مصر ، انه وطد العزم عند افتتاح البرلمان الفرنسى على اقناع المجلسين باعتماد سياسته فى المشكلة المصرية ، وجاهر بضرورة انتهاجها ، فاعلن أن بقاءه فى دست الوزارة يترتب على قرار المجلسين فى مصير سياسته المصرية ، فاما يبقى بها أو يسقط دونها ، وبكلمة أخرى كان فى نية تيير ادخال بلاده فى حرب بجانب مصر ولاجل مصر .

فهل كان يوافقه الملك لويس فيليب وهو المرجع الاعلى فى اعلان الحرب وإبرام الصلح ؟ أم هل كان يجر الملك بلاده إلى حرب لا يعلم الا الله مداها ؟ حقيقة أن شعور الشعب الفرنسى نحو مصر نبيل ، فما كان يبخل ويضن بشىء لاجلها ، ولكن هل كان يندفع لويس فيليب فى هذا التيار ؟

لقد قيل عن لويس فيليب انه « رجل يستحيل أن توضع فيه

ثقة تامة» فهو ما كان يخشى وصمة التقلب إذا اقتضت مصلحته الشخصية ذلك ، أو تعرضت لخطر من الاخطار ، ولما كان على علم يقين بعجز فرنسا عن الوقوف ضد الدول المتحالفة ، خاف أن يذهب عرشه ضحية حرب غير مضمونة .

فرفض لويس فيليب أن يقر تيير على سياسته ، وبذا استعفت الوزارة وسقط تيير الذى تمسك بوالى مصر إلى النهاية ، وكاد يزج ببلاده فى حرب مع أوربا لأجل مصر

نعم كان سقوط تيير فوزاً عظيما لبامرستون ، ولطمة شديدة آلمت والى مصر وأذهلته فى أحرج المواقف وأدقها ، وان فى ابعاد تيير عن منصة الحكم لاعلان وعهد للدول على تنحى فرنسا عن المسئلة المصرية ، وأن فى اسناد رياسة الوزارة ووزارة الخارجية لجيزو السفير الفرنسى فى لندن ، لدليل على الرغبة فى ازالة سوء التفاهم الذى هدد أخيراً الدولتين بالتقاطع والتنابذ ، وقد حدث بالفعل ان اجتمع جيزو قبل مغادرته عاصمة بريطانيا بوزير الخارجية اللورد بامرستون ، وصارحه برغبته فى احلال التفاهم بين الدولتين فى كافة المسائل الدولية المختلف عليها وبنوع خاص فى المسئلة المصرية .

وعلى أثر سقوط تيير وتخلى فرنسا عن محمد على ، توالت

الاخبار المفجعة عن موقف الجيوش المصرية فى سوريا ، وكانت بريطانيا والنمسا ضيقتا الخناق على السواحل السورية بالسفن الحربية ، فكأن تطور الاحوال المنذر بالويل والثبور ، وصل إلى نقطة فاصلة لاتجدى فيها مساع لدرء خطر داهم كما يحدث عند ثوران بركان أو انفجار فيضان ، إذ تتابعت المصائب دفعة واحدة ، فمن أطراف البر الى ساحل البحر ، هوجمت القوات المصرية فى سوريا ، فسقطت اللاذقية وطرابلس وصيدا وصور بعد أن ضربت حصونها بالمدافع .

ومما ساعد على تفاقم الحال انتشار الثوار السوريين الذين اعتادوا انتهاز الفرص للعودة الى الفوضى وقد سئموا حكم القانون الذى نشر ألويته فى ديارهم الحكام المصريون فتاقت نفوسهم الى خلع نير النظام واستئناف العبث به .

فمن الخطل فى الرأى أن يرمى الحكام المصريون وعلى رأسهم ابراهيم، بارتكاب مظالم دعت إلى قيام الثورة ، فمن هذه التهم ضرب الضرائب على قبائل لاعهد لها باحترام أية سلطة شرعية ، وتجنيد قوم هم أقرب الى سفاكى الدماء من حفظة النظام وحراسة الامن .

وأمثال هذه المزاعم لاوزن لها إذ لم يكن غرض ابراهيم

فى تجنيدهم الا لتجنب شرورهم ، وتطهير البلاد من سوءاتهم بالزامهم المحافظة على النظام ، والسهر على الامن ، والقاء مسئولية ذلك على عاتقهم ، هذا إلى أن البلاد السورية كانت تحت الاحكام العرفية ، ولم يتح للسوريين فرصة التمتع بتمام الرحمة والشفقة التى جبل عليها ابراهيم .

ولقد أورثت توالى الهزائم وتراجع الجيوش المصرية عن مواقفها الامامية فى نفس عزيز مصر الحزن والكآبة ، وكان سقوط عكا الطامة الكبرى ، فلم يعد محمد على يطيق على الحالة صبراً .

فعرضت فى مخيلته سلسلة الحوادث الماضية ، وناجى نفسه فيما اتبعته فرنسا نحوه من التظاهر بتقديم المساعدة ، وتشجيعه على المقاومة ، وتقوية آماله بالانضمام اليه ، دون أن تفى بشىء مما وعدت به ! وكأن الكأس قد ملئت لحافتها وبلغت الروح التراقى ، لما أن مثل بين يديه كعادته المسيو كوشليه قنصل فرنسا فى الاسكندرية ، فلم يتمالك محمد على نفسه أمام جمهور كبير من علية المصريين فصاح فى وجه القنصل بلهجة لم يعتد استعمالها مع فرنسى من قبل :

« لن أنتظر فرنسا أكثر مما مضى . لقد طال علىّ الانتظار

حتى مللنى ومللته . ان فرنسا هى السبب فيما أنا واقع فيه من من الارتباك . وماذا جنيت من اتباع نصائحكم ؟ لاشىء ! بل قد خسرت الساحل السورى بأكمله ! فمن الآن فصاعداً لن أسمح بان أكون آلة فى يدها ! وسأعمل الآن لنفسى بنفسى ! »

وفى غضون هذا الانقلاب فى أفكار الوالى ، كُلف القومندان نابيير Commondore Napier باجراء مظاهرة بحرية أمام الاسكندرية ، ومن حسن الحظ ان كان فى حوزته صورة من كتاب بامرستون إلى بونسونبى يقترح فيها ابقاء مصر تحت حكم محمد على إذا تقدم بالخضوع فى الوقت المناسب ، وأدلى ببراهين على خالص نياته باعادة الاسطول التركى والجلاء عن سوريا .

فدفعه ذلك الى فتح مفاوضات مع الوالى رأساً ، مقتديا بما فعله الاميرال كدرنجتن Codrington أبان الحرب اليونانية ، لما تقدم إلى الاسكندرية وأشار على محمد على باصدار الاوامر الى ابنه ابراهيم بالجلاء عن الموره

ومما دعا نابيير الى نهج الخطة التى اعتزمها ، أن محمد على كان أصدر أوامره لابنه ابراهيم قائد الجيوش فى سوريا ، بأن يجمع وحدات الجيش المبعثرة فى ولايات الشام للمقاومة عند أصلح خط دفاع قرب الحدود المصرية ، وكأن محمد على كان يقصد

بذلك ، إما اطالة مدى الحرب والاستماته فى القتال إلى النهاية ، وهذا غير محتمل بعدأن عدم النصير ونضب المورد ! وإما انه كان قرر فى نفسه اخلاء سوريا والوقوف عند الحدود مترقباً تطور الحوادث ! وهذا هو الارجح لأنه عقب سقوط عكا بدأ يتنكب طريق التعنت الذى عهد فيه واعتاده ، فبعد أن كان يتكلم عن الحرب وأخبارها برزانة وطمأنينة ، تغير حاله ، وعلت الكآبة السراى وساكنيها ، وتوارى الوالى عن الانظار الاقليلا ، وبدت عليه علائم الاشمئزاز والنفور من فرنسا وسياستها ، وقد صرح لبعض المقربين إليه باستعداده لقبول شروط جلالة السلطان إذا ما ضُمنت ولاية مصر له ولذريته من بعده .

ففى هذه الظروف التى كانت تدعو الى التفاؤل بقرب الصلح أرسل نابيير كتاباً رقيقاً إلى محمد على جاء فيه :

« فليتقدم سمو الوالى بتسليم الاسطول التركى ، وليأمر بسحب جيوشه من سوريا بلا توان وبلا قيد أو شرط . بذلك تنتهى ويلات الحرب ومصائبها ، ويجد سمو الوالى مجالا واسعاً فى أيامه الباقية للأعمال النافعة ، كتوطيد دعائم السلم ووضع الأسس لأحياء ملك البطالسة ، وليتأكد سمو الباشا بأن مصر ليست من المناعة بحيث لا يستطاع غزوها ، وليثق بأنه قد يحدث

للاسكندرية مثل ماحدث لعكا ، فأمام سمو الوالى الآن فرصة تأسيس أسرة حاكمة فان لم ينتهزها فربما يصبح فرداً من أفراد الباشاوات العديدين »

وقدكان لهذا الكتاب وقع حسن فى نفس الوالى ، فعرف القومندان نابيير كيف يستميل رجلا له شخصية ممتازة كمحمد على وبرهن على أنه عليم بنفسية الرجال خبير بمختلف نزعاتهم ، فمحمد على كان بحق معتزاً بنفسه ، شامخاً بمركزه الرفيع الذى هو ثمرة جهاده الطويل ، وكان عزيزاً عليه أن يفرط فى أقل شئ مهما كلفه حب النجاة من نفس ومال ، وبالاجمال جاء كتاب نابيير جامعاً لمنتهى الحكمة الغالية ، والحنكة السياسية ، فعرف كيف يكسب محمد على ، وينال منه مايبتغيه .

ومما شجع نابيير على المضى فى تنفيذ خطته الجريئة سعىُ قنصل انجلترا فى الاسكندرية لاركنج Larking لاحلال التفاهم ، وتقريب مسافة الخلف بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية ، فعند مابلغه أمر المخابرات الجارية بين محمد على والقومندان نابيير ، اعتزم على مقابلة القومندان ليشرح له الحالة الجديدة فى مصر وبنوع خاص ماطرأ على نفسية الوالى من التغيير ، وكان لاركنج أميناً فى نقل صورة صحيحة لما

انتدب نفسه القيام به ، وكان خير ساع فى سبيل الصلح وعامل على تكليل مجهودات نابيير بالنجاح فى ابرام الاتفاق مع الوالى: وبمقتضاه قبل محمد على أن يجرى اخلاء سوريا فى الحال وأن يسلم الاسطول التركى متى وثق من اعتماد الحكومة البريطانية للاتفاقية المذكورة ، وضمنت ولاية مصر له ولذريته .

وان هذا الاحتياط الذى أبداه محمد على فى اتفاقيته مع نابيير لدليل على ثاقب فكره وبعد نظره ، فقد وقع بعض ما كان يخشاه من استنكار الاتفاق المبرم واقامة الصعوبات فى سبيل إقراره .

إذ امتنع الاميرال ستوبفورد Stopford قائد الأساطيل البحرية فى المياه السوريه ، عن اعتماد الاتفاق الذى أبرمه مرؤوسه نابيير لسببين :

أولهما : ماعبر عنه « بالعجلة غير الضرورية والطريقة غير المرخص بها التى تم بها الاتفاق على هذا المستند الخطير » بينما كان الاميرال على سفر يومين فقط من الاسكندرية

وثانيهما : ان « هذا الاتفاق ربما يأتي باضرار أكثر من منافع كما أنه قد يخلق ارتباكات مشئومة »

فأجاب نابيير على اعتراضات الاميرال « بأن عدم اخباره بما

كان يجريه من المفاوضات لم يكن لقلة احترامه إياه بل لأنه كان من الأهمية القصوى انتهاز فرصة نفور محمد على من فرنسا ونقمته عليها» . ثم لفت نظره إلا أن احتمال تصميم مصر على الدفاع عن نفسها ومواصلة القتال «لابد وان يوقع بالحلفاء خسائر قليلة كانت أو كثيرة» ، أضف إلى هذا أنه ليس من المنتظر أن تجمع الدول على مهاجمة مصر والقيام باعباء حملة قد يطول أمرها وتعز النفقات للقيام بها ، وعدا ذلك فانه كان من المستطاع أن يوقف الوالى سير البريد الهندى عن طريق برزخ السويس .

كذلك حمل السير شارلس سميث Sir Charles Smith قائد الجيوش فى سوريا على نابيير فى كتاب جاف ، بعث به اليه افتتحه متهكما : « لو أنك لحسن الحظ امتنعت عن تشريفى بكتابك (عن الاتفاقية) لكفيتنى تحمل مشقة الاجابة عليه »

فرد عليه نابيير بلهجة كتابه « لو اننى لسوء الحظ امتنعت عن الكتابة اليك وبارح الاميرال السواحل السورية ، لكان لك حق فى الشكوى من قلة الاحترام نحوك . وانى لا أوافقك البتة فى الزعم بان الاتفاق ليس من مصلحة الباب العالى »

ولم يكن بونسونبي أقل عزما من أميرال الاسطول وقائد الجيوش فى استنكار اتفاق نابيير، فقد أنحى عليه باللائمة وصرح بان محمد على لايستحق أن يعامل باى اعتبار بعد خروجه على السلطان واعلانه العداء عليه .

أما الباب العالى فلم يتباطأ فى اصدار بيان رسمى بان « الاتفاق لاغٍ ولا قيمة له »

وقد وافقه سفراء الدول على رأيه هذا لاعتبارين شكليين ، أكثر منهما موضوعيين

أولهما : انه لم يكن لدى القومندان نابير أية سلطة تخوله حق ابرام اتفاق ما .

وثانيهما : ان محمد على الخارج على ارادة مولاه ليست له صفة قانونية فى أن يتفاوض فى أمر ما .

وبغض النظر عن هذه الانتقادات السطحية التى وجهت إلى اتفاقية نابيير ، فلقد كانت الفرصة سانحة لعقد الصلح ان أرادت الدول ذلك ، وكان فى استطاعة بلمرستون المسيطر على السياسة الدولية فى هذه المشكلة والقابض على ناصية الحال، أن يقر رأيه اما فى سبيل السلم أو فى جانب الحرب ، ولحسن الحظ كان بلمرستون من أنصار اتفاق نابيير إذ أبدى رأيه فيه بانه« بوجه الاجمال مرتاح للوصول إلى نتيجة »، ولم يذكر أى اعتراض على الاتفاق سوى

المادة المتعلقة بضمان الدول لحق محمد على فى مصر ، وقد علل اعتراضه على ذلك بفكرة انه كان يميل لترك السلطان حراً فى اعطائه قراره النهائى ، وليس فى وسع الدول سوى ابداء النصيحة بان يتنازل عن مصر لمحمد على .

ومما ثبت قدم الاتفاق الذى نحن بصدده ، ان محمد على افرغ صك خضوعه الذى بعث به إلى نابيير فى قالب يشف عن مقدرة فائقة لتحقيق الغرض الذى يرمى اليه ، وما كان يشك قارئه فى صدق ولاء مقدمه ، فقد جاء فيه :

« اذا ما وصل لعلم جنابكم كتاب خضوعى هذا فارجو أن تتكرموا ببسطه لدى أعتاب مليكى القوى الاعظم ، وسيدى القادر الافخم ، من لى الشرف الكبير بان أكون خادمه الامين ، وعبده الخاضع ، واني آمل أن تكون رسول خير ، فتنوب عن رجل مخلص ، شاب وهرم فى خدمة مولاه ... »

وقد كان لخضوع محمد على بهذه الصفة أثر محسوس فى مجرى الامور بالاستانة ، فالاجماع الذى ظهر للآن بين سفراء الدول أخذ يتفكك ، وبدا ذلك بأجلى بيان فى المؤتمر الذى عقده الصدر الاعظم ليتناقش معهم فى قيمة خضوع محمد على واحقيته ، وكان فى طليعة المنشقين سفير النمسا الذى أدلى برأيه فقال « بان والى مصر

قدم خضوعا صادقا لاغبار عليه » ولفت نظر زملائه إلى أن الغرض الاساسى من اتفاقية لندره، كان لاتمام الجلاء عن بلاد الشام . وها قد تم ذلك !

ونحا نحو السفير النمسوي ، سفيرا روسيا وبروسيا ، فايداه فى رأيه . أما بونسونبى فاتخذ لنفسه خطة أثبتت ما اشتهر عنه من شدةعدائه لوالىمصر أكثر من الاتراك أنفسهم ، خصوصا اذا علمنا بان كانت لديه مذكرةمن وزير خارجيتهباعطاءمصرلمحمد على اذا خضع وسلم ،تلك المذكرة التى اعتمد عليها نابيير فى مفاوضاته مع محمد على .

ولما كان لبونسونبى نفوذ عظيم فى الباب العالى لا يضارعه نفوذ أى زميل من زملائهالفراء ، فقد صرح الصدر الأعظم فى نهايةذلك الاجتماع ، بأن لاتعطى مصرلمحمد على إلا اذا قامت أعماله بالدليل على خضوعه وبعبارة أخرى لم يرَ الصدر الاعظم برهاناً كافياًلمنح مصر حالا .

وما كان يخفى مافى هذا الرأى من الغبن البين لأن المسلم به دائما فى مثل هذه الأحوال ، أن يقبل التسليم والخضوع مبدئياً ، ثم ينظر بعد ذلك فى أنجع الطرق للتنفيذ والانجاز وذلك بالاتفاق بين الطرفين ، أما التسليم والخضوع من جانب وعدم اعتماد ذلك لحين انجازه ووفائه من الجانب الآخر ، فبعيد عن

الانصاف ، بل ودليل على سوء النية ، وفى المقام الذى نحن بصدده ، كانت الجيوش المصرية فى تراجع مستمر ، توطئة للجلاء عن سوريا ، وكان الاسطول التركى على أهبة مغادرة المياه المصرية ، أفما كان الأجدر أن يعلن الباب العالى حق محمد على فى وراثة عرش مصر ؟ ثم أما كان أحرى بوزراء الدولة فى هذه الساعة الأخيرة أن يعلنوا تقديرهم لخضوع والى مصر بدلا من تعنتهم ووضعهم العراقيل فى سبيل الصلح ؟

ولقد أساء مترنيخ تردد الباب العالى فى قبول خضوع الوالى ، واحتج سفيره على اغفال نصائح الدول فى هـذه الحالة الجديدة ، فتهدئة لخاطره وتسكينا لمخاوفه ، تظاهر الباب العالى باتباع رأيه فى اعتماد الخضوع الذى تقدم به محمد على ، الا أنه فى الكتاب الذى بعث به إلى الوالى تعمد أن يسقط كلمة « الوراثه » فلما علم بذلك السفير النمسوى طالب باستدراك هذا الخطأ وألح فى أن يلحقه بكتاب آخر إلى الاسكندرية ، يثبت فيه حق الوراثة لمحمد على .

فلم يرق ذلك فى نظر بونسونبى الذى صرح بأنه « فى حيرة لمعرفة السر فى الضرورة لهذه العجلة » فى مثل هذه الظروف التى يجب أن تعالج بتؤدة وروية .

فكان هذا التصريح مدعاة لتهيج مترنيخ حيث تسرب إلى ذهنه أن بونسوبنى والباب العالى يعملان على هدم والى مصر والقضاء عليه ، ولذلك أصدر أوامره الى سفير حكومته فى الاستانة البارون سترمر Sturmer بأن يبلغ الباب العالى أن رفض منح محمد على حق الوراثة فى مصر « يخلى النمسا من كافة عهودها للباب العالى » وبأن كل عمل حربى داخل الحدود المصرية لايمكن أن تقره أو تؤيده حكومة النمسا .

حرك هذا الانذار الشديد اللهجة غريزة التهكم فى بامرستون فأعلن بأن مبادئه لاتختلف عن آراء الحكومة النمسوية التى لم تظهربها الا أخيراً ، وانه قد سبق واخطر بونسوبنى بما يتفق مع هذه المبادئ !

فاذا كان الامر كما ذكره بلمرستون وكانت أوامره إلى بونسونبى مقصوداً العمل بها ، فلِمَ لمْ يجاهربها بونسونبي ويعمل على تنفيذها ؟ بل لماذا اتبع فى المؤتمر الاخير سياسة أقل ما يقال فيها انها سياسة سلبية لاتنم عن حسن قصد ؟ إذ لو أن رأيه فى خضوع محمد على نال الارجحية فى ذلك المؤتمر لما كان هناك أمل عظيم فى السلم ، فكان الباب العالى يرفض ما تقدم به محمد على من مظاهر الخضوع ، ويضطره إلى

تحكيم السيف كآخر وسيلة يدرأ بها الضيم دفاعا عن نفسه واظهاراً لحقه .

غير أن الفضل فى ازالة الغيوم المتلبدة فى سماء المشكلة المصرية كان يرجع الى ارادة مترنيخ وتشدده فى الوصول الى حل بأسرع ما يمكن رغبة منه فى رؤية فرنسا متحدة مع بقية الدول فى السياسة الاوربية العامة .

وقد أيدته روسيا فى مناجزة خطة بونسوبى لانها بدأت تخشى ازدياد النفوذ البريطانى فى تركيا .

ولا نزاع فى أن رغبة بريطانيا كانت ترمى الى ارجاع الجيوش المصرية لبلادها حتى يسترد الباب العالى سلطانه ونفوذه فى البلاد التى نسلخت عنه عنوة واقتداراً .

وأخيراً نجحت سياسة مترنيخ وتم له ما أراد ، إذ قام مندوب خاص من قبل جلالة السلطان يحمل فرماناً بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أهم مواده :

أولا — أن تكون الولاية لمن يختاره الباب العالى من أولاد محمد على الذكور ثم لأولاد أولاده الذكور وهلم جرا بحيث لا يكون لأولاد البنات الحق فى الحكم مطلقاً .

ثانيا — يجب على من يعينه السلطان واليا على مصر أن يسافر بنفسه إلى الاستانة لاستلام فرمان التولية بيده .

ثالثاً — أن يتبع فى مصر اللوائح والقوانين التى يصدرها الباب العالى ، كما تطبق المعاهدات المبرمة أو التى تبرم بين الباب العالى والدول الاجنبية ، بما أن الحكومة المصرية لم تخرج عن كونها ولاية عثمانية كباقى الولايات .

رابعاً — أن يدفع ربع المتحصل من الضرائب الى الخزينة الشاهانية .

خامساً — يجب أن لا يتجاوز عدد الجيش المصرى ثمانية عشر ألفاً فى مدة السلم .

سادساً — يجب أن لا تتجاوز مدة الخدمة العسكرية خمس سنين .

سابعاً — لا يكون لوالى مصر الحق فى منح الرتب العسكرية إلا لغاية رتبة الصاغ بما فى ذلك هذه الرتبة .

ثامناً — لا يكون لمصر الحق فى انشاء سفن حربية إلا بعد الحصول على اذن صريح من الباب العالى .

تاسعاً — ولقد منحه الباب العالى أيضاً ولايات النوبة ودارفور وكردفان وسنار مدة حياته .

فلم ترق فى نظر الوالى معظم هذه الشروط فناقشها مفنداً اياها مبيناً للمندوب الغبن الفادح به كصاحب عرش مصر .

وإلى القارىء ملخص ما دار من الحديث بين محمد على وحبيب افندى المندوب السلطانى عند تقديم الفرمان اليه عقب وصوله مباشرة .

الوالى : كيف حالك يابنى ؟ أرجو أن تكون بخير ، وعسى أن تكون استرحت من عناء السفر .

المندوب : انى فى راحة واطمئنان ، ولله الحمد فقد زالت المشاغبات والاختلافات التى طال أمدها ، وآن أن ينتهى عهد الانشقاق والانقسام .

الوالى : أذكر لك انى تقبلت كتاب مولانا بالشكر العظيم وقد عنت لى بعض ملاحظات منها ، ان تعداد الجيش كما تحدد لايكفى إذ مصر مفتاح أفريقيا ، فمن الضرورى أن يزيد الجيش عن ١٨ ألف خصوصاً اذا احتاج الامر وطلب منى جلالة السلطان القيام ببعض الخدمات .

المندوب : وهذا ما نأمله فيكم .

الوالى : ولكن ماذا يحدث اذا اقتضى الحال زيادة الجيش .

المندوب : يسمح لكم الباب العالى بتجنيد الجيوش المطلوبة ويسهل لكم القيام بذلك .

الوالى : وما هى الفكرة فى تحديد مدة الخدمة فى الجيش وجعلها خمس سنوات ، إذ لايخفى أن الناس فى مصر يختلفون عن سكان الروملى مثلا ويحتاج الجند منهم إلى تغيير كل خمس عشرة سنة ، أما ترك الخدمة بعد خمس سنوات فما يجعل الجيش كأنه غير نظامى ، وهذا النظام فى الذى تقترحونه يضر بالزراعة ، وعلى أى حال فانى أعرف طباع المصريين أكثر من غيرى .

المندوب : اخال انه يمكن الاتفاق على ذلك .

الوالى : وفى نظام الترقية فى الجيش كيف يمكننى أن أعمل ما تطلبونه منى ، والحال انى أمنح الرتب من غير أن أسأل هيئة عليا فى ذلك ؟

المندوب : ان مرتبتك فى الدولة مرتبة وزير ، ولا تسمح القوانين الجديدة لوزير أن يمنح ترقية فى الجيش أعلى من درجة حددها القانون .

الوالى : ومعنى ذلك أنه لا يُسمح لى بعمل ما كنت أعمله سابقاً ! هـذا مما يضرنى ضرراً بليغاً ، فلا مندوحة لى من أن أرجو ، وألح فى أن تبقى بيدى السلطة التى كانت لى ، ومع كل

فهذه مسألة ليست ذات أهمية .

المندوب : وكيف تقول ياسيدى بانها مسألة ليست ذات أهميــة ، هل يخفى عليك إن الجيش النظامى هو قوام الدولة ومن واجبنا جميعاً أن نخضع للقوانين واللوائح الخاصة به .

الوالى : نعم هــذا لاشك فيه ، وانما أتـكلم عن السلطة التى يجب أن تخول لى كما بينت لك .

المندوب : أن جلالة مولانا السـلطان هو القائد الاعظم لجيوش الدولة فهى خاضعة بكافة وحداتها له دون سواه .

الوالى : وبخصوص نظام الوراثة فأكرر عليك بأنى لن أسمح ما دمت حياً بان أعرض أسرتى لمثل المصائب والويلات التى تنتج عن تنفيذ ماجاء بالفرمان السلطانى .

المندوب : أرى أن الاصوب تولية الاكفاء والقادرين لأن الناس تختلف من حيث المواهب .

الوالى : لا ! لا ! لن يخضع الـكبير للصغير ، وسـتقوم المنازعات والمخاصمات بين أفراد العـائلة وتكون النتيجة أن يتفرقوا أيدى سبأ ويصبح أمرهم فى خبر كان وبالاجمال أرى أن الاكبر فى العائلة الذى يقع عليه الاختيار لصلاحيته للحكم يقرر عنه فى التماس من قبـل أعيان مصر وعلمائها وكافة أفراد

العائلة المالكة ، والقائمين بالاعمال الحكومية فيمتمد السلطان ذلك ويخلع الولاية عليه ويدعوه الى الاستانة لاقامة المراسيم التى تتبع فى هذا الغرض .

المندوب : ان ارادة السلطان واجبة الطاعة .

الوالى : هذا وان طلب ربع ايراد مصر كجزية شىء عظيم ، فالمصروفات فى مصر تزيد عن ايراداتها .

المندوب : وهلا تعلم أن تقص الجيش والبحرية يوفر مصروفات كثيرة ؟ وأن ما يتبقى بعد دفع الجزية يكون كافياً لشئون مصر .

الوالى : يابنى انت تفهمنى جيداً ، ولكنى أخشى انك تتعمد تهييجى فاتطرف فيما أقول .

المندوب : وكيف تنسب لى ذلك ؟ ألا فلتعلم بانه قد بُتّ نهائيا فيما يخص نظام الوراثة والجزية ، فاذا رفضت هذا أو ذاك أو أى شرط آخر فانك تسبب هدر دماء بلا مسوغ ، الامر الذى يستفظعه كل انسان ، فلتفعل ما بدا لك وما تراه فى مصلحتك .

الوالى : أن دفع ربع الايراد يؤدى بمصر الى الخراب والافلاس ، ولا بد وأن يكون لذلك ردفعل فى الامبراطورية ، وأن الدول لاتأتى أمراً الا والعدل نبراسها ، وان تقدم على

استخدام القوة إذا رأت أن العـدل يأبى ذلك، وعليه فأرى انه لايمكن تنفيذ شرط دفع ربع الايراد .

المندوب : أن جلالة السـلطان منحك حق الوراثة ، فمن حقه أن يطالب بربع الايراد مقابل ذلك .

الوالى : ولو فرض وأطعت فان المبلغ لايمكن تسـديده ، وفى هذه الحالة تقولون أن محمد على يتوقف ولا يريد سلما .

المنـدوب : أن ربع الايراد مبلغ معقول ، وعلى أى حال فليتفضل سموكم ببيان أغراضه ومراميـه ، لنرى كيف تـكون الاجابة عليها .

الوالى : انى الخادم والعبد لجلالة السلطان مولانا وسـيدنا وسأكتب اليه الحقيقة مجردة عن أى شىء، وأشفعها برجائى من لديه ، وأن أصحاب السعادة وزراء الدولة يعرفون العدل وقوامه .

فلما بلغت اعتراضات محمد على الى الباب العالى اجتمع الصـدر الاعظم بسـفراء الدول باسطاً أمامهم طلبات الوالى الأخيرة فبادر بونسونبي من غير أن يبحث فى قيمة ما قدمه والى مصر من الآراء وأشار بأن لا خطر هناك من التوانى والتأخير .

أما السفير النمسوى سترمر فطلب من الباب العالى أن يبحث عن طريقة لأجابة الوالى الى ما يريد ما استطاع لذلك سبيلا ، وقد أيده فى رأيه ، هذا سفيرا روسيا وبروسيا ، رغبة منهم فى احلال السلام والوئام ، بين الاستانة والقاهرة .

ألا أن الباب العالى لم يصغ إلا لنصيحة بونسونبي ولم يجب محمد على على ما التمسه من التعديلات التى أبان أحقيتها بل أعرض عنها وأهملها كل الاهمال ، فأهاج مسلكه هذا مترنيخ الذى كان يسعى غاية جهده ، لأعادة وحدة الدول فى السياسة العامه ، وقد سئمت النمسا التأجيل والمماطلة ؛ وودت البت ، والبت بسرعة فى المشكلة المصرية ، فصدرت الاوامر الى سترمر ، بأن يجتمع بزملائه ليقنعهم بضرورة تعديل الفرمان ، وليعرض عليهم ما تنويه حكومته من التخلى عن عهودها ، واتخاذها الحرية التامة فيما تتبعه أن لم يجد الباب العالى منفذاً لحل الأزمة الناشئة عن وجوب تعديل الفرمان .

غير أن الباب العالى الذى كان تحت تأثير بونسونبي دون غيره من سفراء الدول ، لم يحركه تهديد حكومة النمسا ،ولزم سياسة المماطلة والتسويف ، واقترح على الدول ابرام ميثاق لضمان كيان الامبراطورية العثمانية ، وحمايتها من غارات المغيرين عليها

فلم يرق هذا الاقتراح لمترنيخ ، ووجه الى الباب العالى مذكرة ببيان فساد هذا الاقتراح فقال .

« يجب على أية مملكة ألا تقبل — ومن باب أولى ألا تطلب — من ممالك أخرى خدمة ليس فى مقدورها أن تقوم بما يقابلها، بحكم تبادل المنافع ، وإلا فان المملكة التى تسوغ لنفسها قبول مثل هذه الخدمة ، فانها تفقد بذلك مزايا استقلالها . فالحكومة التى تضع نفسها تحت حماية الغير تكون تابعة لها ، لأنه باعطاء الضمان بذلك يتحتم على الحكومة التى تطلبه أن تخضع لارادة الحكومة التى يوكل اليها أمر الدفاع عنها ، وليتسنى للحكومة الضامنة القيام بواجبها يجب أن تظهر بمظهر الحامى ، ولما كان من المعروف أن حامياً واحداً يسبب كثيراً من القلق والارتباك ، فان تعدد الحماة عبء ثقيل لا يحتمل ، ولا يوجد غير نوع واحد من الضمان الخالى من شوائب نظام الحماية ، وهذا النوع يكون فى قالب تحالف دفاعى ، فهل هذا مايريده الباب العالى ؟ انى لا أظن انه يجد نتيجة لمثل اقتراحه هذا ! » .

وكأن بلمرستون كان الدافع للباب العالى على تقديم الاقتراح السالف الذكر ، لانه حاول الرد على الاعتراضات التى وجهها

متر نيخ عن الاقتراح المذكور فقال :

« حقيقة اذا طلبت دولة ضمان دولة أخرى ، فان هذا العهد يضع الدولة الضعيفة تحت جناح الدولة القوية ، وهـذا مما يقلل من حرية العمل ويقيد تمام استقلال الدولة المحمية ، ويعطى الدولة القوية نفوذاً عليها ، ولكن هـذه النتيجة لاتحقق بنفس هذه الدرجة فى حالة ما اذا كان الضمان صادراً من دول عدة ، لانه من المحتمل كثيراً أن يكون لهـذه الدول وجهات نظر مختلفـة ورغبات متباينة ، فهذه العوامل والمصـالح المتناقضة لابد وأن يشل تأثير بعضها بعضاً » .

واستشهد بلمرستون فى رده باستقلال البلجيك ، واستقلال اليونان ، الموضوعين تحت ضمان كافة الدول بمـا فيها النمسا ، التى عرض بها باعتبار انهـا ناقضت وخالفت رأيها اليوم عنه أمس ، ثم قال :

« وان الضرر الوحيد الذى ينتج من نظام الضمان والحماية ، هو أن الدولة الصغيرة باعتمادها على حماية الغير ، لا تفكر فى وسائل الدفاع عن نفسها بنفسها ، حتى اذا ما وقعت الواقعة واحتاج الامر إلى قوةٍ للدفاع ، ربما مُنعت الدولة الحامية لسبب من الاسباب عن نجدتها ، أو يؤتى بها بعد فوات الفرصة » .

ولما لم يلق اقتراح الباب العالى قبولا لدى الدول الشرقية الثلاث (النمسا وبروسيا وروسيا) لم ير بداً من قبول بعض اعتراضات محمد على .

فاصدر فرمانا آخر فى ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ أخذ فيه ببعض ماطلبه الوالى .

أولا — أن حق الوراثة يكون للاكبر سنا بين أولاده وأولاد أولاده الذكور (مع بقاء الشرط الملزم لمن يستحق الولاية بهذه الكيفية بالسفر إلى مقر دار الخلافة العظمى ليتسلم الفرمان بيده) .

ثانياً — أن ما تدفعه الحكومة المصرية للدولة العلية صاحبة السيادة بصفة خراج لايكون ربع ايراد الحكومة قبل خصم مصاريف الجباية والادارة ، بل يصير تقديره فيما بعد مع مراعاة حالة مصر .

ثالثاً — أن يكون للوالى حق فى منح الرتب لغاية مرتبة أميرالاى بما فى ذلك هذه الرتبة أما ما فوق ذلك فلا يكون إلا باذن من الباب العالى .

وقد حدد الخراج بمقدار ٤٠٠ر٠٠٠ جنيهاً عثمانياً ، وزيد عام ١٨٦٦ الى ٧٥٠ر٠٠٠ جنيها عثمانياً ، عقب تنازل الدولة العلية

بمصر عن مدينتى سوا كن ومصوع ، وتغيير نظام الوراثة بناء على رغبة المرحوم اسماعيل باشا بان حصرت الوراثة فى الا كبر من أولاده ثم أولاده الا كبر فالا كبر ثم فى اخوته عند عدم وجود ولد له . ثم أولاد الاخوة على هذا الترتيب .

واثر ذلك أصدرت الدول بلاغاً قالت فيه بانها « لا تسلم بان الوالى يتجاوز حدود واجباته نحو مولاه أو يخرج عن طاعته فى المستقبل وبانها بذلك اعتبرت ان المسألة التركية المصرية قد انتهت » .

ولما كانت هذه المسألة فى أواخر تطوراتها أوجدت اختلافا غير حميد ، بين فرنسا والدول وخاصة بريطانيا ، وكادت تنشب حرب دولية ، لولا سقوط تيير وتولية جيزو الذى آل على نفسه ازالة سوء التفاهم والتقرب ببريطانيا واعادة السياسة الدولية الى مجراها الطبيعى بادخال فرنسا فى هيئة المجمع الاوربى .

غير انه لم يكن فى الامكان تحقيق هذين الغرضين حتى يفرغ من حل المسألة المصرية بشكل يرضى كافة الاحزاب فى فرنسا ، فحزب الحرب الذى ناوأ السياسة البريطانية مناوأة شديدة مازال مكشراً عن نابه بشأن المسألة المصرية ، وحزب السلم لا يسلم بترك مصر تحت رحمة الدول وتركيا ، فلم يكن فى وسع جيزو

العمل مع الدول حتى تحل المسألة المصرية .

فأخذ يرقب تطور الاحوال التى سارت فى طريق ملائم لاغراضه بقرب انفراج الازمة ، وقد لاح له هذا الامل بتقهقر الجيوش المصرية ، الذى أدى الى مذكرة بامرستون التى سلمت مصر لمحمد على أن قدم خضوعه إلى السلطان فى أول فرصة ، فحث جيزو الوالى لقبول ماعرض عليه ، ولما قبل محمد على مبدئياً ماعرض عليه بشرط ادخال بعض تعديلات أيده جيزو فى بعضها ولو أنه لم يقره فى الاخرى ، وابث ينظر قرار الدول فى تحفظات محمد على ، حتى لا يطلب منه بدخوله مع الدول التأثير على الوالى فى آخر مرحلة للأزمة المصرية .

ولما كان مترنيخ يرغب كثيراً فى أن يرى الهيئة الدولية متحدة ومجمعة على سياسة واحدة ، فقد أشار على فرنسا بل وحثها بان تنضم إلى الدول بمجرد تسليم الباب العالى بحق الوراثة فى مصر حتى لا يكون حقا ما ترمى به فرنسا من ممالأة الوالى فى طلباته وأطماعه .

وكأن فرنسا قبلت مشورة مترنيخ ، لانه بمجرد ما أعلنت الدول ان المسألة التركية المصرية قد انتهت ، وقّعت حكومة فرنسا بروتوكولا مؤيدا لاتفاقية لندن (يوليه سنة ١٨٤١) ومضافا

اليه مادة تختص بالدردنيل والبوسفور ، لحرم بمقتضاها على كافة المراكب الحربية الدخول فى هذين البوغازين .

وبذلك ألغيت معاهدة انكيار سكاسى التى عقدت المسئلة المصرية ، وكانت من العوامل التى صبغتها بصبغة دولية ، والتى اشتد حولها الجدل بين روسيا وانجلترا وفرنسا ، وكانت اتخذتها فرنسا سبباً — وان شئت فقل ذريعة — للاعتراض بشدة على استخدام وسائل القوة والبطش ضد مصر .

وبتوقيع البروتوكول أصبحت فرنسا مرتبطة تمام الارتباط كبقية الدول الاربع الموقعة على اتفاقيـة لندن (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) بالاعتراف بالحكومة المصرية وبضمان استقلال مصر ، وهكذا صبغت المسألة المصرية بصبغة دوليـة أساسها الاتفاقية والتى بمقتضاها أصدر السلطان فرمان فبراير سنة ١٨٤١

وان مركز مصر السياسى بمقتضى هاتين الوثيقتين غامض بعض الغموض وفيه بعض المناقضة من وجهة الشكل ، فالفرمان السلطانى هو من نوع الوثائق أنى تصـدر من « جهة واحدة » وهو بذلك منحة وان يكن بطل مصر الاعظم حصل عليه بفضل جهاده وكفاحه السنين الطوال ، وان السلطان قد سلم بما

جاء فيه ، اذعاناً لارادة الدول ، التى لم تجد مفراً من التسليم بجُل تحفظات محمد على ، وقبل ذلك أشارت الدول على الباب العالى فى اتفاقية لندن ، بتخويل والى مصر حقوقا ميزته بلا شك على بقية ولاة الدولة فى الامبراطورية ، ورفعته فى الواقع إلى مستوى حكام الامم ، التى تتمتع بكثير من مزايا الاستقلال . ولا يخفى أن اتفاقية لندن هى من نوع الوثائق التى تتبادل بين طرفين فالدول الاربع من جهة والسلطان من جهة أخرى ، فلم يكن فى مقدور السلطان ادخال أى تغيير ، أو احداث أى تبديل فى الفرمان ، بغير موافقة الدول المقرة بما فيه .

وقد انضمت ايطاليا إلى الدول الخمس عند توقيعها على معاهدة باريس عام ١٨٥٦ ومعاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، اللتين أثبت فيهما ضمان الدول العظمى كيان الامبراطورية العثمانية ، وبكلمة أخرى وقوف الدول فى وجه المعتدين على أى جزء من أجزائها .

فهذه الوثائق الدولية الخطيرة بضمانها كيان الامبراطورية العثمانية ضمنت المحافظة على الحالة التى أوجدها محمد على فى مصر ، وبعبارة أخرى لا يمكن أن تقر الدول أى عمل من شأنه اغتصاب استقلال مصر ، واقامة أى نوع من الحكم لا يتفق مع الاستقلال

الذى اعترفت به ، وكل ما حدث مخالفاً لذلك يعتبر اعتداء صريحا على حقوق مصر ، ونكثا بالعهود الدولية ، بل وامتهانا بها أفظع امتهان .

ويشمل فرمان ١٨٤١ نوعين من الشروط : منها ما هو هام ودائم ، فلا يحور أو يبدل فيها الا بعد موافقة الدول ، ومنها ما هو ثانوى قابل للتغيير ، وهذا من حق السلطان التصرف فيه حسب ارادته .

فمن المواد الهامة تلك المادة التى أثبت فيها أن « مصر ولاية امبراطورية » ، ومعنى ذلك أنه يسرى عليها جميع ما يسرى على الامبراطورية ، فنظام الامتيازات يبقى فى مصر ، ولو انه فى مادة أخرى تركت لمصر الحرية لابرام اتفاقيات تجارية ، قد تؤثر فى نظم الامتيازات لأن أساسها المعاملات التجارية .

وقد لعبت المادة الخاصة بنظام « الوراثة » دوراً هاماً فى المفاوضات الاخيرة ، وهددتها بالفشل ، ولا يخفى أن حق الوراثة فى الحكم خطوة فى سبيل الاستقلال ، وكأن الدول بتسليمها بهذا الحق لمحمد على وذريته أرادت أن تحرر مصر من الادارة التركية ، ولو انها فى الوقت ذاته لم تعمل على قطع الصلات بين السلطان ووالى مصر ، ببقاء الشرط الخاص بذهاب كل والٍ جديد الى الاستانة لاتمام الاجراءات التقليدية عند توليه .

أما من الوجهة الاقتصادية والادارية ، فقد تركت لمصر الحرية التامة فى ابرام اتفاقيات تجارية ومالية ، وبذلك اعترفت الدول بمقدرة مصر على تحمل مسئوليات لا تقوم بها الا الدولة غير الخاضعة لسيادة دولة أخرى .

وليس فى تحديد الجزية وطلبها معنى الوصاية أو التدخل فى الشؤون المالية المصرية ، فالوالى كان حراً يتصرف فى ثروة البلاد ومواردها كما بدا له ، وكان فى وسعه أن يصرفها فى الاوجه النافعة كما يصرفها لو شاءت نفسه فى أوجه أخرى .

وان فى اثبات وجوب تقديم مساعدات حربية للسلطان لما يدل على تقدير الدول للقوات المصرية البرية والبحرية ، واحترامها اياها بعد ما قامت به من الاعمال الجليلة فى ميادين كثيرة فى الحربين الوهابية واليونانية ، كما قامت بواجبها خير قيام فى حربين خطيرين فى أوربا ضد روسيا عامى ١٨٥٤ و١٨٧٧ أثر طلب السلطان النجدة من مصر إذ لم يكن مصرحا لمصر بالاشتراك فى حرب أوربية الا باذن ودعوة من السلطان ، وقد دعا هذا التقييد الولاةَ بعد محمد على الى توجيه هممهم الى فتح السودان وأعالى النيل .



صواب الخطأ

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢	٩	منه	عنه
٢٣	١١	هدد شيء منها	هدد فى شيء منها
٤٢	٢	الثلاث الدول	الدول الثلاث
٥٢	٩	١٨٥٠	١٨٤٠
٥٥	٨	واما	فما
٥٥	١٥	أى انها	أى انهما
٥٥	١٦	لا تنوى	لا تنويان
٧٠	١١	رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية	وزارة الخارجية
٧٧	٣	الا ان	الى أن
٨٠	١١	فيمتمد	فيعتمد
٩٦	١٥	أتى	التى

